The Effectiveness of the Military Establishment and Security in Sustaining Internal Stability in Jordan: Analytical Study (2012-2024)

Mohammad Ahmad Abdulrahman Al-Abbadi

Received: 12/12/2024
Revised: 19/03/2025
Accepted: 26/03/2025
Published: 31/12/2025

DOI: 10.35682/jjlps.v17i4.1311

*Corresponding author:
mhmmd.alabbadi@gmail.com

Abstract

This study aims to determine the effectiveness of the military establishment and security services in sustaining internal stability in Jordan during 2012-2024. The last decade was marked by numerous events and successive crises that cast a shadow on internal stability in Jordan, acting as stumbling blocks and posing threats to national security. These threats included the popular movement "Hirak", terrorism and extremism, cross-border drug and arms smuggling activities, and other pressing issues. Therefore, it was scientifically correct to shed light on these issues in order to identify their features and characteristics, derive their substance, and address them.

In contrast, the military and security establishment addressed these threats and challenges, which contributed to the sustainability of internal security.

Accordingly, the analysis of this effectiveness has been set forth as the primary focus of the study, relying on quantitative data from several sources: official data, public opinion polling centers, and based on quantitative data from personal interviews conducted with a sample consisting of leaders, political figures and senior officials of the military establishment and security services. In addition to surveying and reviewing numerous studies and scientific literature, this study employs a scientific methodology based on the integrated application of practical approaches, particularly structural-functional and institutional perspectives. It examines the pillars of the study through multiple theoretical trends to interpret and understand the data, primarily using the structural-functional theory.

Key Findings of the Study: The effectiveness of the military establishment and security services has been highly proven in sustaining internal stability, reinforcing national security, and actively contributing to comprehensive development.

Keywords: Jordan, military establishment, security services, sustaining internal Stability, Jordan national security, comprehensive development.

فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الداخلي في الأردن: دراسة تحليلية (2012–2024)

محمد أحمد عبدالرحمن العبادي

حاصل على درجة الماجستير في دراسات السلام والنزاعات من الجامعة الهاشمية، وطالب دكتوراة في العلوم السياسية

تاريخ الاستلام: 2024/12/12
تاريخ المراجعة: 2025/03/19
تاريخ موافقة النشر: 2025/03/26
تاريخ النشر: 2025/12/31

الباحث المراسل:
mhmmd.alabbadi@gmail.com

الملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الداخلي في الأردن بالفترة خلال العامين 2012–2024. إذ كانت مرحلةً مكتظةً بالأحداث، لِمَا زَخَر به العقد الماضي من أزمات متتابعة متداخلة، ألقت بظلالها على الاستقرار الداخلي في الأردن كمحددات، وما حملته في طياتها من تهديد للأمن الوطني، وأبرزها: «الحراك الشعبيّ»، الإرهاب والتطرف، تهريب المخدرات والأسلحة عبر الحدود، وغيرها من القضايا المهمة، فكان من الصواب العلمي تسليط الضوء عليها، وتحديد سماتها وملامحها، واستجلاء مدلولاتها، ومحاولة التصدي لها.

تعاملت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية مع تلك المحددات والتهديدات والتحديات، وتبعًا لذلك، وضعت الدراسة تحليل فاعليتها محطّ اهتمامها وجُل تركيزها، معتمدة في ذلك على بيانات كمية من عدة مصادر، أبرزها: البيانات الرسمية، ومراكز استطلاعات الرأي العام، ومستندة إلى بيانات نوعية من مقابلات شخصية أُجريت مع عينة من القيادات والشخصيات السياسية، وكبار قيادات المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، ومسح العديد من الدراسات والأبحاث والأدبيات العلمية، وفقًا لمنهجية علمية تقوم على توظيف تكاملي للمناهج العملية، خاصةً «البنائي – الوظيفي، والمؤسسي» ودراسة محاور الدراسة بواسطة تعدد الاتجاهات النظرية لتفسير البيانات وفهمها، وبشكل رئيس من خلال «النظرية البنائية – الوظيفية».

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: برزت فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الداخلي بدرجة كبيرة، وتعزيز الأمن الوطني، والمساهمة الفاعلة في التنمية الشاملة؛ لِما لها من فاعلية إيجابية في إدارة الأزمات الداخلية وحلّها، والقدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية والقضايا الرئيسة، وبناءً عليها، قدمت عدة توصيات، أهمُّها: ضرورة «البناء وظيفيًا» في المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية؛ كركيزة أساسية في استدامة الاستقرار الداخلي، وتعزيز قدراتها، وجاهزيتها.

الكلمات المفتاحية: الأردن، المؤسسة العسكرية، الأجهزة الأمنية، استدامة الاستقرار الداخلي، الأمن الوطني الأردني، التنمية الشاملة.

المقدمة:

عُرف الأردن بأنَّه «أيقونة» الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط المُضطربة؛ لِما تشهده من توترات متتالية، في بيئة إقليمية مُلتهبة غير مستقرة، ومجاورته لدولٍ مُتأزمة تُعاني من الحروب والنزاعات والصراعات، خاصةً الصراع (الإسرائيلي-الفلسطيني) فمنذ تأسيس الدولة الأردنية، وبحكم موقعها الجيوسياسي، تأثرت بهذه العوامل المتشابكة، وبسبب ما يواجهه الوطن العربي منذ عام 2011، إبَّان ما عُرف بـ«الربيع العربي» وما أفرزه من موجة أحداث متسارعة ومفصلية على جميع الأصعدة، وما أحدثه من تغييرات جذرية، وما تبعها من أزمات، فباتت الاضطرابات بمختلف أشكالها الظاهرة الأبرز خلال العقد الماضي، إذ أثرت تداعيات هذه الظروف الاستثنائية الخطيرة على استقرار المنطقة بوجهٍ عام، وتخللها تبعات صنعت محددات وتحديات لاستقرار الأردن وأمنهِ.

وفي خضم المخاطر المتنامية، والقضايا المركزية، والأحداث الطارئة، دأب الأردن باتخاذ سياسات ناجعة، واتباع استراتيجيات فاعلة لحفظ استقراره الداخلي؛ أتاحت له التكيف والتعامل مع الأزمات بمختلف أشكالها، ومعالجة التحديات والمهددات واحتوائها إلى حدٍ كبير، الأمر الذي ألقى على عاتق المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية مسؤولية كبيرة في حماية الاستقرار الداخلي والأمن الوطني من الأخطار الخارجية والداخلية، التي لم تكن أمنية بحتة، بل أخذت أبعادًا متعددة: سياسيةً واقتصاديةً واجتماعيةً.

إنَّ الاستنارة بالفكر السياسي والعسكري لرئيس الوزراء الراحل وصفي التل، والمبني على تقدير الموقف، «كعملية عقلية» أساسًا لصُنع القرار واتخاذه، مُظهرًا أنَّه ليس هنالك عمل سياسي صرف، وليس هنالك عمل عسكري صرف؛ إنَّما مُحصلة جهد (أمني، عسكري، سياسي، اقتصادي، اجتماعي) يُعتمد عليها معًا، باعتبارها روافع للدولة الأردنية، وتُحقق الدولة مصالحها: الوطنية والحيوية والعُليا بالاستناد إلى المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية.

بالعودة إلى تاريخ بناء المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، نجد أنَّها وُجدت قبل استقلال المملكة، وتشكلت بواكير نشأتها مع جذور النظام السياسي، واعتمد عليها كأساس داعم له منذ انبثاقه، لتشكل ركنًا أساسيًا من أركان الدولة، فهي واحدة من المؤسسات الرسمية الكُبرى: عددًا وقدرةً؛ لتميزها بمستوى عالٍ من: التنظيم والانضباط والمؤسسية والحياد والمهنية، مما أهلّها للقيام بأدوارٍ على الصُعد كافةٍ، فعملت على صون الدولة داخليًا وخارجيًا، وحماية الشرعية والدستور، وتعزيز عناصر القوة السيادية، وفرض القانون، واضطلعت بمهمات إدارية مختلفة قبل أنْ توجد الوزارات أو الدوائر الحكومية، وكان لها دور تنظيمي وإداري متميز؛ إذ أهَّلت العديد من القيادات الإدارية التي رفدت الدولة، وأسهمت في تعزيز عمل مختلف المؤسسات وتطورها، وفي التنمية الشاملة، والمحافظة على تماسك المجتمع وصهره في بوتقة واحدة، انسجامًا مع شعارها «يد تبني، ويد تحمل السلاح».

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

ظهر الأردن من بين الدول الأكثر تأثرًا بحالة عدم الاستقرار الإقليمي، والذي زادت مؤشراته مع زيادة الاضطراب في منطقة الشرق الأوسط، ومجاورته لدول تشهد أزمات وحروب ونزاعات وصراعات، خاصةً الصراع (الإسرائيلي–الفلسطيني) وما يشهده الوطن العربي منذ عام 2011، إبَّان «الربيع العربي» وتداعياته. بالمقابل –ورغم ما يعانيه الأردن من محددات وتحديات: أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية، والتي من شأنها أنَّ تهدد استقراره– برزت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وما لها من دور في استدامة استقراره الداخلي، وتبعًا لذلك، تنطلق الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس: **ما فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الداخلي في الأردن؟** وعن الأسئلة الفرعية:

1. ما الشكل البنائي للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ومهامها وواجباتها؟
2. ما فاعلية العلاقة بين المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية من جهة، والسلطة السياسية المدنية من جهة أخرى، في استدامة الاستقرار الداخلي؟
3. ما طبيعة العلاقة التي تربط المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن الوطني والتنمية الشاملة؟
4. ما أبرز الأزمات، والتحديات الداخلية والخارجية، والقضايا الرئيسة، التي ظهرت خلال العقد الماضي؟
5. ما مدى ملاءمة الاستراتيجيات المُتبعة من قِبل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التعامل مع الأزمات والتحديات، واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع حدوثها؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى سد الفجوات في المعرفة، وتقديم إضافة علمية من خلال تحليل فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الداخلي، بمختلف أبعاده: الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبيان مدى مساهمتها في التنمية الشاملة، ومعرفة أبرز الأزمات وطبيعة التهديدات والمحددات والتحديات والقضايا الرئيسة؛ إذ ثمة تأثير لها في الاستقرار الداخلي خلال العقد الماضي، والإلمام بالآليات والاستراتيجيات المُتبعة للتعامل معها والتصدي لها، وفهم طبيعة «العلاقات المدنية–العسكرية» ومعرفة مهمات المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وواجباتها، ووصف العلاقة بين متغيرات الدراسة ومؤشراتها، إضافةً إلى تقديم اقتراحات وتوصيات لاستدامة الاستقرار الداخلي.

أهمية الدراسة:

انبثقت الدراسة من حقل «دراسات السلام والنزاعات» وهو من فروع العلوم السياسية، وتنبع أهميتها من **الناحية العلمية؛** لتخصصها بالشأن الأمني والعسكري، وسعيها في تقديم إضافة علمية، وبحثها في موضوعات بارزة بحاجة إلى تسليط الضوء عليها، وتحليلها منهجيًا بناءً على بيانات كمية ونوعية، وعرضها

بأسلوب وصفي وتفسيري معمق، ومعرفة الارتباط بين متغيراتها ومؤشراتها التي تتناسب مع حالة الأردن، وارتكازها على مدارس فكرية ونظريات تُفسر محاورها، وما تشكله من حافز لإجراء دراسات أخرى.

وتكمن أهميتها من **الناحية العملية** في ضرورة استدامة الاستقرار الداخلي؛ بسبب حجم التهديدات التي واكبتها بدءًا بإفرازات «الربيع العربي» التي كان أهمها «الحراك الشعبي» ثم الإرهاب والتطرف خاصةً «تنظيم داعش» مرورًا بجائحة «فيروس كورونا» وصولًا إلى تهريب المخدرات والأسلحة على الحدود، وغيرها من القضايا؛ ولسعيها في الإسهام بتقديم مقترحات وتوصيات لاستدامة الاستقرار الداخلي بمستوى عالٍ، وإمكانية الاستفادة منها عمليًا وتطبيقيًا في الأردن، ودول أخرى.

حدود الدراسة:

1. **الحدود الزمانية:** التزمت بالفترة خلال العامين 2012-2024، إذ انطلقت بعد حدوث ما عُرف بـ«الربيع العربي» عام 2011، وما حصل من أحداث وقضايا بارزة خلال السنوات الماضية، ولغاية العام 2024، إلى حين الانتهاء من إعداد الدراسة.
2. **الحدود المكانية:** تركزت على دراسة وضع الأردن داخليًا.
3. **الحدود الموضوعية:** شملت تحليل فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، التي تضم كلًا من: القوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي، ودائرة المخابرات العامة، ومديرية الأمن العام - التي تشكل عناصر للنظام السياسي الأردني، الأمر الذي يجعل الدراسة في سياق دراسات النُظم السياسية - وكذلك دراسة الاستقرار الداخلي، بأبعاده: الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية، مفادها **أنَّ للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية فاعلية في استدامة الاستقرار الداخلي في الأردن بدرجة كبيرة**، كما تفترض عدة فرضيات فرعية:

أولًا: تمتاز المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ببُنية مؤسسية، تمكنها من القيام بمهامها وواجباتها.

ثانيًا: طبيعة «العلاقات المدنية-العسكرية» المنظمة للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، والسلطة السياسية المدنية في إطارها السليم؛ مما يعزز الاستقرار الداخلي.

ثالثًا: هناك فاعلية إيجابية للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في تعزيز الأمن الوطني، كما أنَّ لها إسهامًا بالتنمية الشاملة، وأنَّ هذه الفاعلية ترتبط بعلاقة تكاملية طردية في استدامة الاستقرار الداخلي.

رابعًا: أثرت الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية والقضايا الرئيسة التي برزت خلال العقد الماضي في الاستقرار الداخلي، وتلاءمت الاستراتيجيات المتبعة لدى المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التعامل معها وإدارتها وحلّها، واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع حدوثها.

خامسًا: يُسهم الإنفاق العسكري في استدامة الاستقرار الداخلي، وفي التنمية بدرجة كبيرة.

مفاهيم الدراسة:

أولًا: المؤسسـة العسكرية والأجهزة الأمنية: عرفها كل من بوعافية (2016) وسـي حمدي (2018) دحماني والأعرج (2021) بأنَّها: مؤسسة استراتيجية من مؤسسات القطاع العام، ويُفترض بها الحياد عن الشأن السياسي، ومن مهامها صون استقلال الدولة وسيادتها، وأداة أساسية لتطبيق القانون، ومواجهة أي تهديد للأمن الوطني والاسـتقرار الداخلي. كما رأى اسـعيدي والنعيمي (2022) والعربي (2020) بأنَّها: مؤسسة رسمية وسيادية غير سياسية تخضع للسلطة التنفيذية، وتقوم بأدوار دفاعية لتأمين استقرار الدولة داخليًا وخارجيًا. وعرفها اسـعيدي (2020) بأنَّها: قوة منظمة تمتلك الجاهزية والخبرة، وترتبط ارتباطًا مباشـرًا بالأمن الوطني، وحماية الحدود، ووحدة إقليم الدولة، وتدعم المؤسـسـات المدنية بناءً على التعاون المؤسسي، وتُنفذ واجبات أمنية داخلية خلال الأزمات والطوارئ، ومهمات اجتماعية وتنموية.

وعُرفت بأنَّها: مؤسـسـة وطنية تضـم أجهزة مؤهلة، مهمتها الدفاع عن الوطن وسـلامته، والحفاظ على أمنه الوطني بكافة أبعاده، ولها دور فاعل في اسـتدامة الاسـتقرار الداخلي لتعاملها مع كافة الموضـوعات بمهنية وحرفية، ولها دور أسـاسـي في التنمية بكافة جوانبها، فأصـبحت «بيت خبرة» في كافة المجالات؛ نتيجة تراكم الخبرات لديها لخوضها تجارب ثرية (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة[1]، 2024).

وتُعرفها الدراسة إجرائيًا، بأنَّها: كُبرى مؤسسات الدولة، وهي مؤسسة وطنية سيادية، متكاملة ومحايدة، ولها استقلاليتها، وتخضع للسلطة السياسية المدنية، وتتميز بالانضباط والانتظام، وتتمتع بقدرات وكفاءات عالية، وتضـم: القوات المسـلحة الأردنية–الجيش العربي، ودائرة المخابرات العامة، ومديرية الأمن العام، بما في ذلك: مديرية الدفاع المدني وقيادة قوات الدرك، وتعمل فيما بينها بانسـجامٍ وتنسـيق، ضـمن التخصـصـات والمهمات والواجبات الموكلة إليها، والتي حددها الدسـتور، وفي إطار القوانين والأنظمة والتعليمات والتشريعات، ومن وظائفها: حماية استقلال المملكة وسيادتها ودستورها، وفرض سيادة القانون، والدفاع عن الوطن داخليًا وخارجيًا، والتصدي للتحديات والأزمات.

ثانيًا: الاستدامة: هي قدرة النظام السياسي على حفظ الاستقرار والاستمرارية من خلال فاعلية المؤسسات، والتكيف مع الظروف المتغيرة والتصـدي للتحديات الطارئة، وهي متعددة الأوجه، وتشـمل العوامل: الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ويتطلب تحقيقها توازنًا بين جوانب التنمية كافة، ويُعد النظام المرن وسريع الاستجابة والقادر على اتخاذ الإجراءات والقرارات للإصلاح وإدارة الأزمات والصراعات وضمان سيادة القانون وحماية حقوق المواطنين؛ بأنَّه نظام سياسي مُستدام (Al-Fouly, 2023).

وتُعرفها الدراسـة إجرائيًا، بأنَّها: قدرة النظام السـياسـي ومؤسـسـاته على توطيد الاسـتقرار الداخلي واسـتمراريته، والمحافظة على أعلى درجاته، وديمومة الوضـع المسـتقر، من خلال اتباع سـياسـات واسـتراتيجيات ناجعة، والتكيف مع المتغيرات، والقدرة على التعامل مع الأحداث الطارئة، وإدارة الأزمات وحلِّها، ومواصلة تعزيز الأمن الوطني، واستمرار دفع عملية التنمية، وتحقيق الأهداف والمصالح العُليا.

ثالثًا: الاستقرار الداخلي: عرفه سليمان (2023) بأنَّه: ركيزة -بكافة مجالاته: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية- من ركائز المصالح العُليا للدول، والتي أبرزها حفظ الأمن الوطني، والإسهام في التوازن الداخلي والتنمية. ورأى المجالي (2015) وهادي (2018) بأنَّه: الوضع الذي لا يطرأ عليه تغيير فُجائي أو جذري، عبر التكيف وضبط التغير لمنع الاهتزازات السريعة المفاجئة، من خلال اتخاذ النظام السياسي مجموعة من القواعد السياسية التي تكفل له القدرة على التنبؤ بحدوث أي نزاعات داخلية، ومعالجتها بإجراءات استباقية، وتوظيف مؤسساته لاحتوائها ضمن نطاق الشرعية الدستورية، ودون استخدام العنف السياسي. في حين عرفته الموسوعة البريطانية بأنَّه: الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي قائمًا أثناء الأزمات، ودون وقوع صراع داخلي (بوعافية، 2016: 308-312).

وعرفته عبدالرزاق (2017) بأنَّه: قيمة تسعى النُظم السياسية لتحقيقها، وهدف للأمن الوطني وتحقيق التنمية، وأداة تحليلية للتطورات الداخلية، فهو حالة من التوازن المستمر، بيد أنَّه لا يوجد دولة تتمتع بالاستقرار المطلق، فهو لا يعني غياب التغيير، وإنَّما بمضمونه ووجهته، ضمن عملية تدريجية منضبطة تتسم بتضاؤل العنف، وتعزيز الشرعية وكفاءة قدرات النظام، والاستجابة للمطالب الداخلية والخارجية، من خلال قدرة مؤسساته على حل النزاعات وإدارتها والتحكم بها والحد منها بالطرق السلمية والدستورية.

وتُعرفه الدراسة إجرائيًا، بأنَّه: حالة اتزان، نسبي ومعياري، وهدف يسعى إليه النظام السياسي للمحافظة على سيادة الدولة واستقلالها، ويرتكز على مقومات وأبعاد، أبرزها: الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتم تحقيق أعلى درجاته من خلال الحُكم الرشيد، واتخاذ سياسات ناجعة تنفذها مؤسسات النظام بفاعلية، وضمن استراتيجيات شاملة، والتكيف والقدرة على تجاوز المحددات والعقبات والتحديات والأزمات والقضايا الطارئة، والتي تشكل تهديدًا للأمن الوطني وتعرقل التنمية الشاملة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة توظيفًا تكامليًا لمناهج البحث العلمي، من حيث بناء المناهج، واستخدمت أكثر من أداة من أدوات البحث العلمي، وصولًا إلى نتائج قائمة على الأدلة والبراهين وفقًا للمعايير المنهجية، بالاعتماد على البيانات الكمية من عدة مصادر، أبرزها: البيانات الرسمية ومراكز استطلاعات الرأي العام. والبيانات النوعية من خلال إجراء مقابلات شخصية مع عينة من القيادات والشخصيات السياسية وكبار قيادات المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية الذين تولوا مناصب سياسية وقيادية عُليا، بالإضافة إلى مسح العديد من الدراسات والأبحاث والأدبيات العلمية.

وبناءً عليه، اعتمدت الدارسة على «**المنهج البنائي-الوظيفي**» المُستقى أساسًا من «**النظرية البنائية-الوظيفية**» وتوظيفه من جهة «**المنظور الوظيفي**» لتحليل فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وظيفيًا؛ كونه يُتيح دراسة البُنية الكُلية بوصفها مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها، ودراسة مكوناتها الفرعية

بوصـفها مؤسـسـات مسـتقلة قائمة بذاتها، وتحديد العلاقات الارتباطية التفاعلية بين البُنية الكُلية ومكوناتها الفرعية؛ لتحديد قدراتها الوظيفية، وقدرتها على التفاعل والقيام بأدوارها وإنجاز وظائفها وتحقيق أهدافها (مراد، 2010: 14–17) ويرى هذا المنهج أنَّ المؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية تعمل على مواجهة التحديات عبر مستويات وظيفية، وأخذت الدراسة منها: التكيف والاستمرار والقدرات المتعلقة بفاعلية أدائها وسلوكها، ومعرفة مجموعة الأنشطة التي يُعد إنجازها ضروريًا لبقاء النظام واستمراره؛ إذ تتحقق الأهداف عندما تُنجز الأبنية وظائفها المحددة دستوريًا (كلاع، 2017: 20–21).

كما استخدمت «**المنهج المؤسسي**» لدراسة خصائص المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وطبيعة اختصـاصـاتها، ومعرفة فاعليتها بشـكل تفصـيلي ووصـفي، وتحليل أدوارها، وعلاقتها ببعضـها ومع المؤسـسـات الأخرى، وتوظيفه كأداة لتحليل تفاعلها في السـياقات: الأمنية والسـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية، وتحديد ثقلها النسـبي وحدود تأثيرها بالاسـتقرار الداخلي من خلال خصـائصـها وأنماطها وآثارها على مخرجات النظام السياسي؛ فكلما كانت المخرجات أكثر اتساقًا وتوازنًا مع المدخلات اقترب النظام من الاستقرار (بوعافية، 2016: 318–319؛ كلاع، 2017: 16–18).

وتم توظيفهِ لمعرفة مدى تكيف المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وقدرتها على الاستجابة تجاه التأثيرات الداخلية والخارجية، وانعكاس ذلك على اسـتدامة الاسـتقرار الداخلي (العامري، 2023: 2) باعتبارها وحدة أساسية للتحليل، ودراستها وحدةً واحدة وعدةَ وحدات، من خلال قياس المؤشرات المتعلقة بوظائفها وأهميتها ووصفها (بالة، 2017) واستُخدم «**الاتجاه الوظيفي**» لهذا المنهج؛ لتركيزه على وظيفة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية واعتقاده بوجود أثر سياسي لها في عملية صُنع القرار السياسي المتعلق بالاستقرار الداخلي والأمن الوطني؛ نظرًا لمسؤوليتها في حماية الدولة من التهديدات، وتقديمه تفسيرًا لـ«العلاقات المدنية–العسكرية» باعتبارها شراكة، ضمن الضوابط القانونية التي تحكم عملها في النظام الديمقراطي، وحيادها السياسي، والرقابة المدنية عليها، وتنفيذها لقرارات السلطة السياسية المدنية (دلال، 2023: 161) كما يُفسر «**المنهج المؤسسي**» التغيير المؤسسي، الذي قد يكون بهدف تطوير المؤسسة والأجهزة وتحسين أدائها أو دمجها مع مؤسسة أخرى استجابة لعوامل اقتصادية (كلاع، 2017: 18) كما حدث عام 2020، عندما تم دمج مديرية الدفاع المدني وقيادة قوات الدرك ضمن مديرية الأمن العام.

الإطار النظري:

هناك العديد من المدارس الفكرية التي أسـسـت نظريات لبحث بُنية المؤسـسـات وفاعليتها، وقدمت مؤشرات لقياس الاستقرار، وفي سبيل معالجة موضوع الدراسة وتأطيره تُشير الدراسة بإيجاز إلى أبرزها، إذ تُفسر «المدرسة السلوكية» الاستقرار من زاوية السلوك والدوافع النفسية والظروف الاجتماعية، ورأت أنَّ النظام السياسي المستقر يسوده السلم وسيادة القانون، ولا يشهد أيًا من مظاهر العنف، وأنَّ التغيرات السياسية والاجتماعية واتخاذ القرار تحدث وفقًا لإجراءات مؤسسية. في حين كانت «المدرسة النظمية»

ذات نزعة محافظة؛ إذ اعتبرت الاستقرار مرادفًا ومساويًا لحفظ النظام، وأنَّ أيّ تغيير يعد بمثابة تهديد له، ومؤشرًا على عدم الاستقرار، فيما اعتقدت لاحقًا أنَّ حفظ النظام والتوازن والاستقرار يرتبط بالتغير البطيء، دون وقوع اهتزازات سريعة ومفاجئة، ويتحقق ذلك من خلال التكيف مع الأوضاع وضبط الظروف المتغيرة والتحكم بها بإطار زمني معتدل وفقًا لتخطيط مُسبق (بوعافية، 2016: 315–317) أمَّا «نظرية الدور» فرأت أنَّ المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية من الوحدات البنائية للدولة، وأنَّ الدور يشكل وحدة بنائية لها، وحلقة وصل تربطها بالاستقرار الداخلي (محمد، 2021: 211).

يلاحظ مما سبق، أنَّ تفسير كل مدرسة يختلف عن الأخرى، فمثلًا: تفسير «السلوكية» للاستقرار ضيق؛ لانحصاره على جانب السلوك السياسي، مما يؤكد ضرورة دراسة تعدد الاتجاهات النظرية لتفسير البيانات وفهمها (القاسم، 2021: 337) وعليه، استندت الدراسة إلى النظريات المفسرة لموضوعاتها، وبشكل أساسي إلى «**النظرية البنائية–الوظيفية**» التي ترتكز على البعد المؤسسي، وأنَّ الاستقرار يتحقق من خلال قدرة مؤسسات الدولة على التكيف والتأقلم مع التفاعلات والمتغيرات، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية (Laghris & Bu Sharif, 2021: 191–207) وأنَّ المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وليدة كيانات بنيوية، تتكون من أجهزة مترابطة ومتكاملة، ومن الممكن تحليل هذا البناء تحليلًا بنيويًا ووظيفيًا إلى أجهزة، بحيث تؤدي وظائف أساسية ظاهرة وأخرى كامنة مُكملة لبعضها البعض، وهذا التنوع بالوظائف يساهم في التكيف على نطاق واسع واستدامة الاستقرار الداخلي بمستوى عالٍ (زيادة وآخرون، 2014: 70) ويتضح من خلال «**البنائية–الوظيفية**» التكامل بين الجانبين البنيوي والوظيفي للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وأنَّ لوظائفها أثرًا وفاعلية، وفقًا للتخصص والتفاعل بينها، كما تتيح تحليل الاستقرار الداخلي بكل أبعاده، وهو ما يتسق مع منهجَيْ الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك عدد –محدود إلى حدٍ ما– من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوعات الدراسة بشكل مترابط فيما بينها، أو كمتغيرات مرتبطة بعلاقات تأثيرية، منها:

أكد الرشدان وآخرون (2024) في تقريرهم «مهددات وتحديات الأمن والاستقرار للمملكة الأردنية الهاشمية خلال عامي 2024–2025» أنَّ الأردن يواجه تحديات داخلية: أمنية واقتصادية واجتماعية، وتهديدات خارجية وعلى رأسها المشروع الصهيوني والإسرائيلي التوسعي على حساب الأردن، والصراعات العربية والفوضى الإقليمية، ووجود عصابات تهريب مسلحة على الحدود الشمالية، وقدم التقرير مقترحات للتعامل مع تلك التحديات، أبرزها: إعداد البيئة الداخلية والإقليمية لمواجهة طويلة الأمد مع الأطماع الإسرائيلية والإقليمية في الأردن، وإعادة تحديد مصادر التهديد، والتعامل معها بناءً على أسس دفاعية أمنية واجتماعية واقتصادية.

كما تناول الطوقة (2024) في بحثه «الأمن الوطني الأردني: المفهوم والعناصـــر العامة» محاور الأمن الوطني الأردني الرئيسة وخصـائصـه، والتعرف على مرتكزاته وثوابته وأبعاده واتجاهاته العامة، في ظل وجود الأردن في إقليم يعاني من عدم الاســتقرار، وما ينتج عن ذلك من تحديات وتهديدات مســتمرة ومتجددة، وتوصـــل إلى أنَّ الأردن يعتمد على جميع العوامل والمقومات لتحقيق أمنه الوطني واســتقراره، ومن أهمها المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية.

وبين Bani Hamad & Bani Salameh (2023) في دراســتهما «أثر الإرهاب على المؤشــرات السياسية في الأردن: 2011–2021» أنَّ النزاعات الإقليمية كانت سببًا لتعرض الأردن لهجمات إرهابية، وقاما بتحليل الواقع الأردني من خلال المؤشـرات السـياسـية ومؤشـرات الإرهاب على الصـعيدين المحلي والعالمي خلال الفترة بين العامين 2003–2021، وخلصـت الدراسـة إلى أنَّ مكافحة المؤسـسـة العسكرية والأجهزة الأمنية للإرهاب ينعكس إيجابًا على الاستقرار الداخلي.

أما دراســة سـليمان (2023) بعنوان «الاسـتقرار في الأردن: عوامله ومحدداته ومتطلباته» فقد ركزت على أهمية الاستقرار، وتوصلت إلى أنَّ الأردن نجح في تجاوز العديد من الأزمات والتحديات خلال العقد الماضي رغم الاضطرابات والصراعات الداخلية في البيئة المحيطة له.

في حين تناول Abu-Dalbouh (2019) بدراسته «دور الجيش الأردني في الاستقرار الإقليمي: دوره في أحداث الربيع العربي كدراسـة حالة (2011–2016)» التحولات السـياسـية الناتجة عن الربيع العربي، وخلص إلى أنَّ الأردن شـهد تباعًا موجات من الاحتجاجات الشـعبية للمطالبة بإجراء إصـلاحات شـاملة، ورغم تعاظم هذه الموجات بقي إلى حدٍ ما في حالة من الاستقرار.

تُشير الدراسات والأبحاث السابقة إلى أنَّ **ما يميز هذه الدراسـة** تناولها موضـوعات ذات أهمية كُبرى، والبحث في غورها وصُـلبها، وتقديمها تحليلًا منهجيًا يُسـتفاد منه علميًا وعمليًا، لتكون نبراسًـا لصـانعي القرار، إذ بدأت خلال فترة «الربيع العربي» الحرجة وما تبعها من ارتدادات وموجات كان لها تأثيرات كبيرة على اســتقرار العديد من الدول، أدت إلى تغيير شـــكل بعض الأنظمة وطبيعتها، وأثرت في المشـــهد الإقليمي، وكان لها تداعيات على الســـاحة الدولية عمومًا، وبطبيعة الحال أثرت على الأردن، وشـــكلت تحديًا ومحددًا لاستقراره الداخلي، لينصب تركيز الدراسة على تحليل فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الداخلي بكافة أبعاده: الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والبحث في التهديدات، والأزمات، وتصديها لقضايا رئيسية ظهرت خلال العقد الماضي.

المبحث الأول: تحليل بُنية المؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية ومهامها وواجباتها، ومناقشـة طبيعة «العلاقات المدنية – العسكرية»:

خصـص هذا المبحث لدراسـة بُنية المؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية، وتحديد مهامها وواجباتها، ومناقشة طبيعة «العلاقات المدنية–العسكرية» التي تنظم العلاقة بين المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية

من جهة، والسلطة السياسية المدنية من جهة أخرى؛ لتحليل فاعليتها في استدامة الاستقرار الداخلي في الأردن، وتعزيز الأمن الوطني، ومساهمتها في التنمية الشاملة.

المطلب الأول: بُنية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ومهامها وواجباتها:

تأسست المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وفقًا لـــ«المأسسة» فهي جزء من مؤسسات الدولة، ويتم تنفيذ المهمات والواجبات بين أجهزتها بتنسيق وتناسق عاليين، وبوجه تكاملي دون الانفراد، وكلٌ ضمن واجباته ومهماته الموكلة إليه (مقابلات شخصية، محمد العبادي[2]؛ مصطفى العجور[3]، 2024) وتعمل فيما بينها ضمن تخصصاتها، ويعزز هذا الانسجام والتلاحم بين أجهزتها الاستقرار الداخلي، فبُنيتها وترابطها تمكنها من مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، خصوصًا من «دول التأثير» أي المحاذية للأردن كالعراق وسوريا، والتي تؤثر في الوضع الداخلي، وحاليًا فإنَّ سوريا من أهم دول التأثير، أما «دول الاهتمام» فهي دول الإقليم، كإيران وتركيا (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز[4]، 2024).

ويتم صياغة القرار واتخاذه داخل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، بعد دراسته بموضوعية وعمق وبشكل مستفيض وديمقراطي من قبل ذوي الاختصاص والخبرة ضمن مجلس يُشكل من قياداتها العُليا، فلا يوجد عمل فردي وإنَّما جماعي، ويُصار إلى تحليل التحديات والتهديدات، وتقدير الموقف وتداعياته، وبيان الجوانب السلبية والإيجابية، وتقديم التوصيات والاقتراحات والبدائل، واتخاذ آلية الاستجابة ومعالجتها كل حسب اختصاصه، ويتشكل ذلك عبر البناء التراكمي والدورات والتدريب على القيادة وطُرق التفكير؛ مما يجعل كبار قادتها قادرين على المساهمة في صُنع القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الوطني من خلال مجلس السياسات الوطني، والذي يترأسه جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويضم الوزراء ومدراء المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية المختصين بالموضوع، ويتم تنفيذ القرار بصرامة بما يصب في المصلحة الوطنية، كما يكمل عمل أجهزتها بعضها بعضًا، ويسود التعاون والتنسيق بينها (مقابلات شخصية، محمد العبادي؛ أحمد المحارمة[5]، 2024؛ معروف البخيت[6]، 2018).

ولتوضيح ما سبق، تتمثل مهام المخابرات العامة بالدفاع عن المصالح الوطنية العُليا في الخارج، بالتنسيق والانسجام مع الأجهزة الأخرى، وتقديم النُصح والوصايا للسلطة السياسية المدنية؛ ليتسنى لصانع القرار اتخاذ القرار الملائِم (مقابلة شخصية، أحمد المحارمة، 2024) في حين يؤدي الدفاع المدني دوره بانسجام وتنسيق مع الأجهزة الأخرى، كتنسيقه مع الجيش، كون الجيش مسانِدًا فعالًا له من خلال القوى البشرية والآلية، خاصةً أثناء الظروف المدنية الطارئة، أما في حالات الحرب فيكون الدفاع المدني مسانِدًا عضيدًا للجيش، وكذلك تعاون الدفاع المدني مع المؤسسات المدنية، مثل: وزارة التنمية الاجتماعية، الميناء، الزراعة، شركة مصفاة البترول، المدن الصناعية، المناطق الحرة (مقابلة شخصية، عبدالله الحنيطي[7]، 2024) وتعمل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وفقًا لـــ«مبدأ الفصل بين السلطات»

بالإضـــافة للاتســـاق فيما بينها والقطاعين: العام والخاص، من أجل تحقيق الأهداف والاســـتراتيجيات والقرارات العامة للدولة، وهي غير مُسيسة وبعيدة عن العمل السياسي مما يحفظ مهنيتها (مقابلة شخصية، محمد العبادي، 2024) خاصةً أنَّ «مأسستها» تُسهم بالحد من تدخلاتها في الشأن السياسي، لتكون في بيئتها الطبيعية وإطار وظيفتها الأساسية، والمتمثلة في الدفاع الوطني (غراب، 2018: 112).

المطلب الثاني: طبيعة «العلاقات المدنية – العسكرية»:

توصف العلاقة بين المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والسلطة السياسية المدنية في أدبيات العلوم السياسية بـــ«العلاقات المدنية – العسكرية» وتُقدم تفسيرًا لمنظومة التفاعلات بصيغة متوازنة (دلال، 2023: 160؛ ســـي حمدي، 2018: 560–561) وتُنظم الأســـس الدســـتورية والآليات القانونية نمط العلاقة وتقاســـم الأدوار بينها، والمظهر العام لهذه العلاقات بالنظام الديمقراطي هو خضـــوع المؤســـســـة العسكرية والأجهزة الأمنية للسلطة السياسية المدنية؛ وفقًا لـ«مبدأ سيادة السلطة المدنية وسموها» (اسعيدي والنعيمي، 2022: 13) ويؤكد (Samueil Hantington) أنَّ احترافية المؤســـســـة العســـكرية والأجهزة الأمنية يقتضي ضمنيًا حيادها السياسي وخضوعها للسلطة السياسية المدنية (كورى، 2018: 59).

وتُقدم «نظرية اقتسام المسؤولية» تفسيرًا لتصاعد دور المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التعامل مع التهديدات المعاصـرة لتميزها بالاحتراف، وحصـر دورها في ترشـيد القرارات التي تتخذها السـلطة السـياسـية المدنية من خلال تقديم تقدير موقف ورؤية واضـــحة، وتنفيذها للقرارات دون القيام بأي دور ســـياســـي، مما يضـــمن بناء علاقات ديمقراطية (اســـعيدي، 2020: 1–3) وتؤيد «نظرية اقتســـام المســـؤولية» حســـب (Gouglace Blamd) مشاركة المؤسستين السياسية والعسكرية باتخاذ القرارات في قضايا معينة، أهمها: الاســـتراتيجية والتنظيمية والعملية (كورى، 2018: 59) وهو ما أكده (Rebecca Schiff) في «نظرية التشارك والتوافق» بأنَّ الواقع يفرض عدم الفصل التام بين اختصاصات المؤسسات السياسية والمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في عملية صُنع القرار لتحقيق المصالح المشتركة، ووفقًا لـــ«الاتجاه الوظيفي» لـ«النظرية البنائية – الوظيفية» فإنَّ هذه العلاقات تتجه إلى التحول من علاقات مؤسسية تقوم على اعتبار أنَّ للمؤســـســـة العســـكرية والأجهزة الأمنية هيكلًا منفصـــلًا وقواعد تنظيمية إلى قيامها بوظائف ومهام لمواجهة التحديات، والحفاظ على الاستقرار الداخلي والأمن الوطني (غراب، 2018: 112–113).

وبناءً على ما سـبق توضـيحه، فإنَّ السـياسـة العُليا للدولة التي يحددها جلالة الملك تصـب في كافة السياسات وتحددها، إذ تنطوي تحتها جميع السياسات: الأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وتتبع لها، ويُعد «كتاب التكليف السامي» طريقًا ومنهجًا عمليًا، ونهجًا لجميع السياسات (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024) وقد أظهرت نتائج دراســة العبادي (2013) أنَّ هناك تأثيرًا للمخابرات العامة في القرارات الداخلية والخارجية للحكومة، إذ يرى (91.5%) من عينة قادة الرأي العام بأنَّها تؤثر في القرارات الداخلية، وقد بلغت بذلك قيمة «معامل ارتباط بيرسون» (0.153) ما يدل أنَّ هناك ارتباطًا ذا دلالة إحصـائية بين

هذا التأثير ومساهمته في استدامة الاستقرار الداخلي، وأنَّها تؤثر في القرارات الخارجية بنسبة (80.0%) وارتباطًا ذا دلالة إحصائية بين مساهمة هذا التأثير في استدامة الاستقرار الداخلي بقيمة (0.174) بالمقابل، جاءت نسب إجابات العينة مرتفعة جدًا حول عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير الأجهزة الأخرى في تلك القرارات، ويؤكد (63.5%) أنَّ الجيش لا يؤثر بهذه القرارات. ولكنه يُسهم في بلورة السياسة الخارجية وتمتين العلاقات (مقابلة شخصية، معروف البخيت، 2018).

وقد أوضحت نتائج المقابلات الشخصية أنَّ «العلاقات المدنية–العسكرية» مبنية على عدم تدخل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في الشؤون السياسية، وخضوعها للسلطة السياسية المدنية، وأنَّها تتولى مهمة تنفيذ القرار فقط، وليس صناعته، فهي أعمدة يرتكز عليها النظام الأردني من أجل ثباته واستقراره، ويتمثل تأثيرها باقتراح حلول وبدائل وتقديم النُصح، وتهيئة البيئة المناسبة لصانع القرار لوضع السياسة العامة، كما أنَّ من أبرز مهام المخابرات العامة تقديم «تقدير موقف» لما لديها من معلومات موضوعية ودقيقة، مما يسهم في استدامة الاستقرار الداخلي (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024).

إنَّ السلطة التنفيذية هي من تتولى القيام بشؤون الدولة وصياغة السياسات وصُنع القرارات واتخاذها، بناءً على ما لديها من روافد ومصادر للمعلومات ومصادر استخبارية، والمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية من أهم مرجعياتها، فهي من مصادر المعلومات كونها تعمل في الميدان وبناءً على دراسة وإبداء الرأي، لكنها ليست صانعة للقرارات، وإنَّما تسهم بدور مشارك عبر الحوار بين المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والسلطة التنفيذية، للوصول إلى القرار السياسي النهائي الذي تتخذه السلطة التنفيذية وتتحمل مسؤوليته (مقابلة شخصية، عبدالرؤوف الروابدة[8]، 2024).

وارتباطًا بما سبق، فإن «نظرية صُنع القرار» تؤكد أن عملية صُنع القرار تمر بعدة مراحل متتابعة، من بينها: جمع المعلومات بصورة متكاملة، وتصنيفها وتحليلها وتكوين القرار وتشكيله، وتقوم بهذه «المهمة الوظيفية» مؤسسات الدولة المعنية بذلك، وأبرزها المخابرات، إذ إن عملية صُنع القرار نتاج بُنية مؤسساتية تعكس جهدًا جماعيًا تشترك فيه مؤسسات وأجهزة النظام السياسي كلٌ حسب اختصاصها، في حين تنحصر عملية اتخاذ القرار بالسلطة السياسية المدنية، فالنظام الديمقراطي يتيح مجالًا لعمل المؤسسات والأجهزة الرسمية بالمشاركة السياسية، وتطويع الإمكانات والوسائل المتاحة لتحويل القرارات إلى سياسات وسياقات تُحقق المصالح العُليا (فهمي، 2010: 77–79).

وفي عام 2021 أكد جلالة الملك عبدالله الثاني على حصر مهمة المخابرات العامة في الدور الأمني (الحكمي، 2023) من أجل ترسيم الحدود الفاصلة بين الأمني وغير الأمني كالسياسي والاقتصادي، لتطوير عمل المؤسسات الأخرى وتعزيز استقلاليتها، ولتبقى في مقدمة الأجهزة الاستخبارية على مستوى العالم، ولتستمر بدورها الفاعل في مواجهة التحديات والتهديدات والأخطار التي تحيط بالأمن الوطني على

الصـعيدين الداخلي والخارجي، خاصـةً المرتبطة بالتحولات الكُبرى، ودخول أنماط ومصـادر خطيرة جديدة، ولتطوير عملها في المجالات الرئيســـة، مثل: التعامل مع الإرهاب وتمويله، ومواجهة التحديات الحديثة كغسـيل الأموال، والتحدي السـيبراني، وتقديم المعلومات والتقارير الاسـتخبارية المهنية والمحترفة لصـانع القرار لما تمتلكه من قدرات (أبو عودة، 2021).

وتأسـيسًا على ما سبق، يتضـح أنَّ هناك ضـرورة لتفعيل وزارة الدفاع، وأنْ يكون وزيرها عسكريًا يتمتع بخلفية مُعمقة، ليعمل على صُـنع السـياسـات الدفاعية، والإشـراف على الصـناعات العسـكرية والدفاعية وتطويرها، وليكون بمنزلة حلقة وصل بين المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والسلطة السياسية المدنية، مما يحقق نموذجًا أفضل لـــ«العلاقات المدنية–العسكرية» وتأطيرها لتبقى المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية محايدة وبمنأى عن السـياسـة (مقابلات شـخصـية، مصـطفى العجور، 2024؛ معروف البخيت، 2018) وأنْ تقوم هذه الوزارة بالمهام غير العســكرية، أي الأمور الإدارية واللوجســتية، خاصــةً في ظل الظروف الحالية، خاصـــةً أنَّ رئيس الوزراء يقوم بدور وزير الدفاع بصـــورة «شـــكلية» بينما فعليًا يقوم بمهامها رئيس هيئة الأركان المشـــتركة ومديرو الأجهزة الأمنية، الأمر الذي قد يُعيق تفرغهم لمتابعة مهامهم الموكلة إليهم (مقابلات شـخصـية، محمود الخرابشـة؛ عبدالرؤوف الروابدة، 2024) وهو ما يتفق مع توصيات العبادي (2013) بأنَّ هناك أهمية لتفعيل وزارة الدفاع.

المبحث الثاني: تحليل فاعلية المؤسسـة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الداخلي في الأردن:

يركز هذا المبحث على تحليل فاعلية المؤسـسـة العسـكرية والأمنية في اسـتدامة الاسـتقرار الداخلي، وأبعاده كل على حدة، ودراســة أبرز المحددات والقضــايا التي واجهت الاســتقرار الداخلي، عبر معالجة البيانات الكمية وتفســيرها وإجراء المقارنات لمعرفة دلالتها، وتحليل البيانات النوعية وعرضــها بأســلوب وصفي وتفسيري، لاختبار فرضيات الدراسة والتوصل إلى نتائج دقيقة.

تمكن الأردن من حفظ أمنه واسـتقراره، رغم ما تشـهده المنطقة من حالة عدم اسـتقرار، خاصـةً في ظل الأحداث والتطورات الجارية، وكان للمؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية فاعلية كبيرة في ذلك، فهي «درع الوطن»؛ لما لديها من خبرة ومقدرة على التصـــدي للمخاطر والتهديدات على الصـــعيدين الداخلي والخارجي، مما مكن الأردن من عبور تلك المحطات الحرجة (مقابلات شـــخصـــية، محمود الخرابشـــة؛ عبدالله المحارمة[9]، 2024) وأشـار العبادي (2013) إلى أنَّ تأثير المؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية في اسـتدامة الاسـتقرار الداخلي عالٍ، إذ بلغت قيمة التباين (0.52) عند اسـتخدام «معامل الانحدار» في المتغير التابع ليتم تفسيره في المتغير المستقل؛ وهو تأثير عالٍ، وأنَّ (46.5%) من عينة قادة الرأي العام يرون أنَّه بدرجة مرتفعة جدًا، و(43.0%) بدرجة مرتفعة، وكانت فاعلية الجيش والمخابرات العامة كبيرة جدًا مقارنة بالأجهزة الأخرى، إذ يعتقد (55.5%) أنَّ فاعلية المخابرات العامة كبيرة جدًا.

المطلب الأول: الاستقرار الأمني:

تنطلق الاستراتيجيات العسكرية والأمنية من الثوابت الأردنية، وهي استراتيجيات مشتركة بين كافة مؤسسات الدولة، وجزء من السياسة العُليا للدولة، وتتماشى معها من خلال ترجمتها بما يحفظ الأمن الوطني والاستقرار، والتصدي للأزمات بمختلف أنواعها، والمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية منضبطة بالسياسة العُليا للدولة، وملتزمة بها، خاصةً بتنفيذ الجزء المتعلق بها، وأداؤها بذلك متميز (مقابلة شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024) وقد أظهرت النتائج أنَّ هناك علاقة إيجابية بين الاستراتيجيات المُتبعة لدى المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وتعاملها مع كل من: الأزمات وإدارتها وحلِّها، واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع وقوعها، والتحديات الداخلية والخارجية، والقضايا الرئيسة.

الفرع الأول: إدارة الأزمات الداخلية وحلِّها: تؤكد قدرة مؤسسات الدولة على حماية المجتمع من الأزمات والصراعات الداخلية وضبط الأمن الداخلي؛ وجود مستوى عالٍ من الاستقرار الداخلي (بوعافية، 2016: 321) وأكد العبادي (2013) أنَّ هناك فاعلية إيجابية وبمستوى عالٍ للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في إدارة الأزمات الداخلية وحلِّها، إذ بلغت قيمة «معامل ارتباط بيرسون» (0.588) بخصوص الإجراءات الوقائية لدى المخابرات العامة وقدرتها على إدارة الأزمات الداخلية وحلِّها، ومساهمتها في استدامة الاستقرار الداخلي، مما يؤكد وجود علاقة طردية بين المتغيرين، لتأتي بالمرتبة الأولى بين الأجهزة الأمنية في ذلك، يليها الأمن العام، وأنَّ هناك تأثيرًا عاليًا في تعامل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية مع الأحداث الطارئة الناتجة عن الأزمات الخارجية المؤثرة في الاستقرار الداخلي، إذ تُبين النسب المئوية أنَّ فاعلية الجيش ممتازة بنسبة (72.5%) ثم المخابرات العامة بنسبة (61.5%).

فمن أسس المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ومبادئها الدفاع عن الوطن، فهي تشكل العمود الفقري للدولة الأردنية، وقد أدت جانبًا مهمًا لتأمين الاستقرار، عبر اتخاذ إجراءات وانتهاج استراتيجيات تبعًا لطبيعة الحدث، وتتماشى مع تطوراته، فهي تعمل على إدارة الأزمات وحلِّها بالوقاية منها قبل وقوعها، وفي حال حدوثها فإنَّها تعالجها دون أنْ تتضخم (مقابلة شخصية، معروف البخيت، 2018) ومن خلال تعاونها مع مؤسسات الدولة كالمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، ولما لديها من قدرة عالية لوضع خطط وحلول لمعالجة الأزمات، والتنبؤ بها قبل حدوثها بالمستقبل بشكل استباقي ووقائي والحد من آثارها (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024).

كما يسهم وجود الاتساق داخل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية بإدارة الأزمات الداخلية وحلِّها، فدور الجيش ينصب على حماية الوطن من التهديدات الخارجية، وعدم التدخل في الوضع الداخلي إلا بحالات معينة، وضمن إطار الدستور ووفقًا لأحكام القانون، فيما تقوم المخابرات العامة بجمع المعلومات للاستنارة بها في وضع خطط تمنع حدوث الأزمة، وفي حال حدوثها يتعامل معها الأمن العام وقوات

الدرك بتكتيكات تُقلص حدتها، فالأمن العام يعمل على منع الجريمة وفرض القانون، بينما تعالج قوات الدرك قضـايا، مثل: مكافحة الشـغب وفض الاشـتباكات وحفظ المؤسـسـات والمنشـآت الدولية والسـفارات وحمايتها، في حين يتعامل الدفاع المدني مع الأحداث ضـمن تخصـصـه وواجبه الإنسـاني بخدمة الوطن والمواطن والسـلامة العامة والتعامل مع الكوارث وتقليل الخسـائر، مما يعني أنَّ مهام بعض الأجهزة وقائية والأخرى علاجية (مقابلات شخصية، ظاهر الفواز، 2024؛ معروف البخيت، 2018).

وتقوم المؤسـسـة العسكرية والأجهزة الأمنية بمواجهة الأزمات من خلال التعامل معها بـــــ«الأسـلوب المُتدرج» (مقابلة شخصية، محمد العبادي، 2024) خاصـةً أنَّ الأزمات وتناميها يُشكل تحديًا حقيقيًا أمام «تقنية إدارة الأزمات» ولنجاعة هذه التقنية لا بد من بلورة حلول جذرية للأزمات، وتطوير أسـاليب وآليات لإدارتها، والتدخل لمنع وقوعها وإيقافها بالوســـائل الوقائية ودرء تفاقمها وتداعياتها، ومنعها من الانفجار مجددًا، مما يحد من الاضـطراب، ويُسـهم في اسـتدامة الاسـتقرار الداخلي (لكريني، 2010: 65–70) ويُصنف الأردن من الدول «ذات الاستقرار الدائم» رغم حدوث أزمات بنيوية: أمنية وسياسية واقتصادية؛ كونها بالمجمل غير قادرة على زعزعة أمنه الوطني (برقاوي، 2018: 477–478) ولقدرة المؤســـســـة العســـكرية والأجهزة الأمنية على التكيف الإيجابي، والمرونة في إدارة الأزمات، وتجاوز التحديات، وتمثل نجاحها جليًا بذلك خلال العشر سنوات الماضية (سليمان، 2023: 153).

الفرع الثاني: الأوضاع الأمنية: يُحكم موقع الأردن في منطقة غالبًا ما تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار، فإنَّ تعزيز أمنه الوطني واســـتدامة اســـتقراره على رأس أولويات المؤســـســـة العســـكرية والأجهزة الأمنية (International Trade Administration, 2024) مما أفضـــى إلى أنْ يكون الوضـــع الأمني في الأردن في أعلى مستوياته، إذ تمكن من المحافظة على استقراره بشكل متميز رغم وجوده في بيئة حروب وصـراعات (مقابلة شـخصـية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024) فلطالما انسـجمت المقاربات الأمنية الأردنية بمختلف تكتيكاتها مع حجم التهديدات الأمنية (جابر، 2024: 80).

وقد أظهرت استطلاعات الرأي العام في السنوات الأخيرة تحسـنًا واضـحًا في زيادة إحساس المواطنين بالأمن والسـلامة الشـخصـية، وعدم الخوف من حدوث أي إشـكاليات أمنية أو سياسـية أو جنائية، وأشـار شـتيوي والخطيب (2016) إلى أنَّ قيمة القياس لدى المواطنين اللذين يمنحون تصـنيفًا إيجابيًا للأوضـاع الأمنية بلغت (0.73) وهي نتيجة إيجابية وتصـــــنيف متقدم جدًا، وارتفاع علاقة المقياس بين الأردنيين الذين يشعرون بتوفر الأمن إلى (0.74) وحصول مؤشر إحساس المواطنين بالأمن والسلامة الشخصية على (0.93) مما يعني أعلى تصنيف، وهو بذلك «إصـلاح مكتمل» وحصـلت المؤشرات الخاصـة بالثقة بالجيش والمخابرات العامة والأمن العام في عملية بناء الدولة والدفاع عنها، والمؤشـــرات الخاصـــة بمدى نزاهة الجيش والمخابرات، على تصنيف «إصلاح مكتمل» أيضًا.

ومن الطبيعي أنْ يواجه الاستقرار ظهور بعض الأزمات الطارئة، التي تحتاج لدور أمني وعسكري للتعامل معها وإداراتها، إذ إنَّ من واجبات الجيش حماية الوطن من أي اعتداء خارجي، وبالتزامن تتعامل الأجهزة الأمنية مع أي تهديد داخلي، إذ تتعامل المخابرات العامة مع التهديدات الداخلية والخارجية، وتتصدى لاختراق «الخلايا النائمة» التي تهدف لإثارة أزمة أو نزاع (مقابلة شخصية، مصطفى العجور، 2024) وفي العقد الأخير ظهرت عوامل مرتبطة بالإرهاب والتطرف و«الخلايا النائمة» التابعة لـ«تنظيم داعش» ومحاولات تنفيذ عمليات على الساحة الأردنية (ساتلوف وشينكر، 2016) وهو ما سيتم مناقشته في الملفات والقضايا الرئيسة الآتية:

الفرع الثالث: مكافحة الإرهاب والتطرف: يُعاني محيط الأردن الإقليمي من هشاشة أمنية نتيجة الصراعات والأزمات والحروب، أهمها: غزو العراق عام 2003، والصراع الداخلي في سوريا منذ عام 2011 الذي امتد ليُمسي صراعًا دوليًا، كما أدت الحرب على الإرهاب إلى زيادة مستوى عدم الأمان، إذ رصد «مؤشر السلام العالمي» الصادر عن «معهد السلام والاقتصاد» عام 2017، تراجعًا حادًا في حالة السلام والاستقرار على المستوى العالمي بسبب التهديدات الأمنية للأمن العالمي وتزايد التهديدات الإرهابية، وكانت منطقة الشرق الأوسط الأكثر اضطرابًا للسنة الخامسة على التوالي (الحنفي، 2023: 153-154) بالمقابل، أشارت «مؤسسة غالوب الدولية للدراسات والأبحاث الأمنية والمختصة برصد مستوى الشعور بالأمان، والثقة بأجهزة الأمن، وسيادة القانون» إلى أنَّ «مؤشر القانون والنظام العالمي» لعام 2021، أكد أنَّ الأردن يمضي قُدمًا في التغلب على المشكلات الداخلية، وتحقيق نجاحات في بيئة آمنة ومستقرة، ليحل الثاني عربيًا والسادس عشر دوليًا (ستراتيجيكس، 2021).

ونتيجة تضخم حجم التهديدات الأمنية للتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، بالإضافة إلى التهديدات الأمنية التي تشكلها «الخلايا النائمة» باعتبارها من العوامل الخارجية المؤثرة بالاستقرار الداخلي في الأردن، ومصدرًا مباشرًا يهدد أمنه الوطني (المجالي، 2021: 55) انخرط الأردن منذ عام 2014 في التحالف الدولي لمكافحة «تنظيم داعش» في سوريا، الأمر الذي عزز المخاوف من تنفيذ التنظيم عمليات انتقامية، وانتقال مقاتليه إلى داخل الأردن، فقد لوحظ خلال السنوات القليلة الماضية تناميًا لتواجد «المجموعات الراديكالية» في الأردن، وبالفعل، شهد الأردن عددًا من الاستهدافات الإرهابية، أبرزها: حرق الطيار معاذ الكساسبة، واستهداف مكتب مخابرات البقعة، وأحداث الفحيص والسلط وقلعة الكرك، وعملية الركبان على الحدود مع سوريا، وعملية قاعدة الجفر الجوية، بالإضافة إلى العديد من المخططات الإرهابية التي تم إحباطها من قِبَل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وكشف العديد من «الخلايا» وإفشال مخططاتها بصورة استباقية وتفكيكها وتجفيف منابع الإرهاب، من خلال اتخاذ المزيد من

الاجراءات الوقائية والعلاجية، والانخراط بالعديد من الاتفاقيات الدولية الأمنية والعسكرية في مجال مكافحة الإرهاب (المجالي، 2019: 87–100؛ ElKahlout & Hadid, 2021: 852–861).

حرص الأردن على عزل نفسه عن الأحداث السورية، وعن امتداد تبعات تلك الأزمة إليه (ساتلوف وشينكر، 2016) إلا أنَّ قربه الجغرافي وتحالفاته، وما شكله «تنظيم داعش» من تهديد مباشر على استقراره، أكد ضرورة التحرك والتصدي لذلك، إذ نفذت الطائرات الحربية الأردنية سلسلة غارات على التنظيم داخل سوريا (Harmoon Center for Contemporary Studies, 2024: 4) بناءً على مسوغات أمنية واستراتيجية، ومطلبًا ضروريًا للمحافظة على أمن الأردن واستقراره، وقد حققت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية نجاحًا في مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق الأمني والاستخباري والعسكري مع الأطراف الدولية، وواصل الجيش مهامه في تأمين الحدود إلى حدٍ كبير (العفيف ومحافظة، 2021: 313، 316–317) وتستمر المخابرات العامة بدورها، ورغم أنَّه خفي لكنه محسوس ويصب في حفظ الأمن الوطني، والمتمثل بمتابعة التنظيمات غير الشرعية وكشفها (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024) فصميم عملها هو إحباط العمل التخريبي، لامتلاكها الوعي الكامل بالمخاطر التي يمكن أنْ تنجم أو تتشكل (قناة المملكة، مقابلة المساعد الأسبق لمدير المخابرات العامة–اللواء المتقاعد قاسم الرواشدة، 2024).

ويُعد الأردن من أكثر الدول التي تعرضت لمحاولات تنفيذ عمليات إرهابية، نتيجة مواقفه ووسطيته، إلا أنَّ يقظة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ومهنيتها وكفاءتها ودقتها وجاهزيتها مكَّنتها من التصدي لتلك المحاولات وإحباطها، وكبح جماحها في مهدها، ومتابعة التنظيمات الإرهابية والتصدي لها، والوصول إلى العناصر الإرهابية التي هددت استقراره من خارج الوطن، ليصبح الأردن من أكثر الدول مهنية وحرفية؛ لقدرته على الحصول على معلومات تسبق تنفيذ العمليات الإرهابية (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024) وتقليص نشاط «تنظيم داعش» بشكل كبير، كما أنَّ استراتيجيات المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية متجددة حسب الحاجة، وتأتي تغذيتها من الميدان، وتبدأ بالمعلومة وتقييمها وضمان نوعيتها ومصدرها ومتابعتها، وتمر بمراحل تدقيق قبل تطبيقها، ثم وضعها بيد أصحاب الاختصاص، والتنسيق مع مختلف الأجهزة ذات العلاقة، وضبط الاختصاص ثم التصرف، مما يؤكد وجود دور تكاملي تنسيقي هام وأساسي بشكل كبير داخل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب والتطرف (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024).

إنَّ تميز الأردن بالوسطية والتسامح ومواقفه المعتدلة جعل المواطن وسطيًا ومعتدلًا وشريكًا بالأمن، إلا ما ندر؛ بسبب ظروف التطرف التي نشأت على أراضٍ عربية أخرى وجدت لها صدى في قلة قليلة، ولذلك، لم يواجه الأردن حالات تطرف، إلا قليلًا من الاختراقات، فكانت العمليات الإرهابية والمتطرفة محدودة رغم قسوتها، خاصةً عند مقارنتها بحجم العمليات التي وقعت في دول أخرى، كما لم يكن هناك بؤر أو إنشاء مناطق لم تستطع الدولة الوصول إليها، بل حافظت الدولة على تواجدها في كافة مناطق

إقليمها وفرض سيادتها، وتمكنت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية من مكافحة الإرهاب والتطرف من خلال القيام بدور استباقي ودراسة منابع الإرهاب والتطرف وتجفيفها، وتنفيذ برامج حوار ونقاش مع المتطرفين لفهم أسباب تلك الظاهرة (مقابلة شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024) وتؤكد الدراسة أنَّ «الاستراتيجيات الوسطية والمعتدلة» التي جُبل عليها المواطنون أسست لـ«حاضنة شعبية أمنية» تدعم المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب والتطرف.

يؤدي تشكيل التنظيمات والمجموعات الإرهابية في سوريا والعراق إلى احتمالية انتشارهم إلى الدول المجاورة، بما فيها الأردن، خاصةً أنَّها تحاول تنفيذ أنشطة تهريب الأسلحة والمخدرات، ونتيجة لذلك؛ حرصت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية على رفع جاهزيتها للمحافظة على الأمن الوطني والاستقرار (Abu-Dalbouh, 2019: 651) وأثبتت قدرتها على التعامل بفاعلية في ضبط الحدود، والتصدي لعصابات التهريب، ومنع التسلل (ساتلوف وشينكر، 2016).

الفرع الرابع: محاربة تهريب المخدرات والأسلحة: إنَّ مجاورة الأردن للدول المنتجة للمخدرات في الشمال والدول المستهلكة لها في الجنوب والشرق، أدت إلى محاولة جعله منطقة مرور ومحطة نقل للاتجار بالمخدرات باتجاه دول الخليج (Council of the European Union, 2015: 4) وتُعد شبكة المخدرات في سوريا من أخطر الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، ليظهر «اقتصاد الحرب» ويزدهر فيه الاعتماد على التهريب، بالتزامن مع تورط شخصيات سياسية وأمنية واقتصادية بالإضافة لأمراء الحرب وقيادات المليشيات في سوريا، حتى أمست موطنًا رئيسًا لإنتاجها والاتجار بها، مما أدى إلى ارتفاع مستوى الخطورة والعنف على الحدود الشمالية (جابر، 2024: 33–39؛ Steenkamp, 2024: 113).

شهدت الفترة الماضية تصاعدًا بعمليات التهريب وكثافة وتيرتها من حيث الكم والنوع، خاصةً أنَّ الجانب السوري لا يُغطي الحدود من جهته، ولا يوجد سيطرة فعلية وإنَّما شكلية، لا سيما أنَّ عصابات التهريب مدربة ومنظمة، ولديها القدرة على تطوير وسائلها وآلياتها، وباتت تستخدم الطائرات المسيرة، وتعمل بمنهجية، إذ تحولت تلك العمليات من محاولات تسلل إلى اشتباكات مسلحة واستهداف قوات حرس الحدود التابعة للجيش، لعبور الحدود بالقوة، واتبعت عصابات التهريب «تكتيك التشتيت» من خلال قيامها بافتعال حدث ما لتشتيت تركيز حرس الحدود، وبالتزامن مع ذلك، تقوم مجموعات أخرى بالتهريب؛ لذا، لا بد من إيجاد قوات بـ«الخلف» لمعالجة فورية واستجابة سريعة لمثل هذه المواقف الطارئة، كما أن طول الحدود يزيد من صعوبات التصدي لها، والحاجة لأعداد كبيرة من الجنود لحمايتها وتغطيتها، إلا أنَّ حرفية الجيش وجاهزيته وتعاونه مع الأجهزة الأمنية مكنته من القيام بذلك؛ لتصبح جزءًا من الممارسات اليومية للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، معززة بوعي المواطن وتعاونه (جابر، 2024: 19–21؛ مقابلات شخصية، محمود الخرابشة؛ ظاهر الفواز، 2024).

أكدت البيانات الإحصائية أنَّ (85%) من المخدرات المضبوطة مخصصة للتهريب خارج الأردن، إلا أنَّ هناك قلقًا من تحول الأردن لسوق استهلاكية (Holleis, 2024) وقد أكدت إحصائيات الأمن العام أنَّ جرائم المخدرات من حيازةٍ وتعاطٍ واتجار، ارتفعت بشكل كبير خلال العشر سنوات الماضية، وبلغت (18,300) جريمة، وكانت النسبة الأعلى (93.3%) من الجرائم في عام 2014، بالمقابل شهد عامي 2021 و2022 انخفاضًا بهذه النسبة؛ نتيجة فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية (Jordan Strategy Forum, 2023: 4)؛ وبذلها مزيدًا من الجهود لوقف التهريب وتأمين الحدود والتصدي لتلك العصابات (قسوس، 2024؛ المجالي، 2019: 104) وأظهر التتبع الكمي ارتفاع وتيرة أنشطة تهريب المخدرات، في حين دلت الكميات المضبوطة على فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية (جابر، 2024: 41) فلم يكن الأردن مقرًا للمخدرات، وما يمر من مخدرات أقل بكثير مقارنةً بدول أخرى؛ نتيجة حرص المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وتصديها لذلك بناءً على دور استخباراتي أساسي، وتعاونها وتنسيقها مع الأجهزة المدنية كدائرة الجمارك (مقابلة شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024).

ومن أجل وقف «عمليات الاختراق» باعتبارها تحديًا أمنيًا يحمل تبعات اقتصادية واجتماعية وصحية، وردًا على التحديات المتصاعدة، ولحماية الحدود، نفذ سلاح الجو ضربات استباقية استهدفت تلك العصابات داخل الأراضي السورية، ويهدف هذا «النهج الاستباقي» إلى تحصين أمن الأردن واستقراره، كما أسهم اعتقال العديد من المهربين في الكشف عن شبكات محلية داخل الأردن، واتصالات مع شبكات داخل سوريا، وعملت هذه العملية المعقدة على إحباط كبير لعمل الشبكات العابرة للحدود (The New Arab Staff & Harmoon Center for Contemporary Studies, 2024: 5; Agencies, 2023).

إنَّ تعزيز عصابات وشبكات التهريب من قدراتها، وتكيفها مع تدابير حماية الحدود المشددة، وتصعيد مواجهاتها مع حرس الحدود، ومحاولة اختراق الأراضي الأردنية بشكل مباشر باستخدام أسلحة متطورة وقاذفات الصواريخ والألغام المضادة للأفراد، واعتماد المهربين تكتيكات عسكرية، وتحوُّل تنَقلهم عبّر التضاريس الصعبة، غيّر قواعد الاشتباك ومثّل تحوُّلًا كبيرًا، وتطورًا شكل تهديدًا لاستقرار الأردن، وتفاقمًا للوضع، وبات يُنذر بأنَّ تشهد الحدود مزيدًا من التطورات الأمنية والتصعيد العسكري، في حال لم يتم التعامل مع هذه التهديدات بفاعلية، واتباع نهج استراتيجي لتعزيز أمن الحدود (Harmoon Center for Contemporary Studies, 2024: 4–5) واللّافت للنظر أنَّ هناك محاولات جديدة لاختراق الحدود على الواجهة الجنوبية وتهريب المخدرات (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024).

وبالتزامن مع محاولات تهريب المخدرات، ارتفعت وتيرة محاولات تهريب الأسلحة والمتفجرات والصواريخ (جابر، 2024: 43) وأكد Harmoon Center (2024) أنَّ أنشطة التهريب شهدت توسعًا ملحوظًا وأكثر كثافةً وتعقيدًا؛ لتشمل تهريب الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمتطورة، خاصةً بعد سيطرة النظام السوري على المنطقة الجنوبية من سوريا عام 2018، واستخدام تلك العصابات الطائرات المُسيرة

لأغراض التهريب والمراقبة، والتي تمكن الجيش الأردني من إسقاط العشرات منها، ويُعزى ذلك إلى وجود «سد منيع» وجهود تشديد أمن الحدود البرية (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024) إلا أن الوضع تصاعد إلى مستوى مثير للقلق، وازداد التهديد الأمني بشكل كبير، وأنَّ كل يوم بات يحمل موجة غير مسبوقة، وإمكانية أنْ يؤدي تدفق الأسلحة إلى تأجيج عدم الاستقرار الداخلي، وتمكين العناصر الإرهابية (Holleis, 2024؛ Al Makahleh, 2024) إذ تعتمد التنظيمات الإرهابية على الاتجار بالمخدرات والأسلحة لتمويل المخططات والعمليات الإرهابية وتنفيذها (حموم، 2020: 546–555).

مع بداية عام 2022، أصبحت الحدود موقعًا جديدًا للصراع؛ بسبب اشتباكات قوات حرس الحدود مع تلك العصابات التي استغلت الهدوء النسبي في الحرب الأهلية السورية، ومن جهته، انتهج الجيش سياسة إطلاق الرصاص خلال الاشتباكات، وبالفعل تمكن من تحييد العشرات منهم، وفي سياق الاستجابة لضبط الحدود و«عسكرتها» قام بنشر قوات إضافية، والمزيد من الأدوات التكنولوجية والمعدات الحربية المتقدمة، وكاميرات الرؤية النهارية والليلية، وأجهزة الاستشعار والرصد، ضمن استراتيجية شاملة لمواجهة التحديات، والبقاء في صدارة التكتيكات المتطورة (Steenkamp, 2024؛ Sharp, 2023: 121) مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ العنصر البشري هو جوهر نجاعة التصدي لهذه الأزمة، خاصةً أنَّ الوضع الحالي جيد رغم حدوث بعض الخروقات، ويُقترح انتهاج «أسلوب التتبع» للكشف عن تلك الشبكات المتمثلة بالمصدر والمتلقي، من أجل الوصول إلى «رأس منبعها» (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024).

المطلب الثاني: الاستقرار السياسي:

تبرز فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار السياسي بعدم إقحامها في الشأن السياسي، و«تحريم» انتساب كوادرها لأي حزب، وعدم السماح لأي حركات سياسية أنْ «تخترقها» إذ أكد الدستور على وطنيتها وحيادها (مقابلة شخصية، معروف البخيت، 2018) فضمان ذلك يُعزز الاستقرار الداخلي (هادي، 2018: 140) وأشار Jennifer (2011) إلى أنَّ الاستقرار الداخلي والحد من الصراع الداخلي يترتب عليه تحولات ديمقراطية. وتُعد المشاركة السياسية الفعالة والتي من أشكالها التظاهر، من أهم المؤشرات والمعايير لقياس مستوى الاستقرار السياسي، ومن الأسس التي تُضفي الشرعية على النظام الديمقراطي وإرساء البناء المؤسسي (بوعافية، 2016: 320–323؛ هادي، 2018: 131) ومنذ العام 2011 ولغاية مطلع العام 2023، شهد الأردن ما عُرف بـ«الحراك الشعبي» والذي تخللته مظاهرات واحتجاجات شعبية سلمية للمطالبة بإصلاحات شاملة، واحتجاجًا على الأوضاع الاقتصادية، ففي نهاية العام 2022 حدثت عدة أزمات، من ضمنها: أزمة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والسلع الغذائية ووسائل النقل، بالإضافة إلى أزمة نقابة المعلمين (الحكمي، 2023).

ويُعد «الحراك الشعبي» من أهم القضايا والمؤشرات لتحليل فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار السياسي، خاصةً أنَّ الدستور يكفل: حرية المواطن ويعززها، وحرية الاجتماع، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة، وقد تميزت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في تعاملها مع «الحراك» بروح إيجابية واحتوائه عبر انتهاج العقلانية والرؤية الحصيفة والوسطية، وضمن مفهوم «الأمن الناعم» وبلغة الحوار والوسائل السلمية، الأمر الذي أسهم في منع وقوع مواجهات، وقد فرضت السياسات والاستراتيجيات المتبعة على «الحراك» أنْ يكون سلميًا، ويُضاف إلى أنَّ الوعي والنضج لدى مكونات «الحراك» أسهم بالإبقاء على سلميته، فهذه العوامل وغيرها، مكنت الأردن من تجاوز حالة الاحتقان وتداعيات «الربيع العربي» والخروج من الأزمة، واستدامة استقراره الداخلي، على عكس العديد من الدول التي تعاملت مع تلك الظواهر بالقوة والعنف (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024).

وقد حرصت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في مرحلة «الربيع العربي» على حرية المواطنين والتعبير عن رأيهم، ووقوفهم إلى جانب قضايا الأمتين الإسلامية والعربية بحُرية، وتعاملت بسلم ولباقة مع «الحراك» ولم يتم اللجوء إلى العنف «ولم يرق الدم، ولم تمتلئ السجون لأسباب سياسية، ولم تعلق المشانق لأسباب فكرية، فالهدوء يقابله الهدوء، والقسوة تقابلها القسوة، والصدام يقابله صدام ويؤدي له» لذا، كان «الحراك» أقرب للتعاون، وكانت ردود فعل المتظاهرين مماثلة وإيجابية، وتفاعلوا مع الدور العقلاني للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، التي التزمت بالابتعاد عن القسوة والصدام إلا في حالات معينة، فالتعامل مع حالات الشغب والفوضى؛ ضرورة لحفظ الأمن والاستقرار الداخلي، وعلى الرغم من حدوث بعض الاحتكاكات، إلا أنَّها لم تؤدِ إلى صدام كما حصل في بعض الدول الأخرى، مما مكن الأردن من تجاوز تلك المرحلة بأقل الخسائر (مقابلة شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024).

أظهرت نتائج استطلاع الرأي العام الذي أجراه العبادي (2013) بأنَّ قيم «معاملات الارتباط بيرسون» بين مدى ملاءَمة الاستراتيجيات الأمنية المتبعة لدى المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التعامل مع «الحراك» ومساهمتها في استدامة الاستقرار الداخلي ذات تأثير عالٍ، وأنَّ هناك ارتباطًا ذا دلالة إحصائية بقيمة (0.450) لدى المخابرات العامة، يليها الجيش بقيمة (0.407) وأنَّ هناك تقاربًا بين نسب تحليل هذه الفاعلية بدرجة ممتاز، وبدرجة جيد جدًا، كما أكد (الجبور، 2014) أنَّ هناك أثرًا ذا دلالة إحصائية للإجراءات والسياسات الأمنية التي اتبعتها المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية لمنع تفاقم «الحراك» ووصوله إلى مرحلة العنف، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.67) أي بدرجة مرتفعة، كما أثمر «التفاعل الأمني غير الصدامي، وتوازن المواجهة» ودرء العنف في سياق سلمي عن طريق إدارة الصراع بطريقة «التنظيم العقلاني للصراعات» باحتواء «الحراك» ومثّل ذلك خيارًا عقلانيًا، وتعبيرًا عن توجه ديمقراطي للدولة الأردنية (الحوراني، 2016: 217، 221، 228).

وأكد شـــتيوي والخطيب (2016) أنَّ المؤســـســـة العســـكرية والأجهزة الأمنية تعاملت مع «الحراك» بانضباط، وبرؤية أمنية وفقًا لـــــ«الأمن الناعم» مما خفف من حدة التوتر. فهي من أهم المؤسسات التي تؤدي دورًا في اسـتدامة الاسـتقرار الداخلي عبر اسـتراتيجيتها الفعالة في التعامل مع «الحراك» (المجالي، 2013: 21) واتباعها استراتيجية «عقلنة الشارع» عبر الحوار وعدم الصدام (مقابلة شخصية، معروف البخيت، 2018) وفقًا لإجراءات حكيمة، فلم تستخدم الرصاص الحي إطلاقًا (Eran, 2014: 39) ورغم موجات المظاهرات والاحتجاجات بقي الأردن في حالة من الاســتقرار، خاصـــةً عند مقارنته بالدول التي عاصــرت ارتدادات «الربيع العربي»، إذ اعتمد على الأمن العام وقوات الدرك للتعامل معها، وبقي الجيش بعيدًا عن المشهد (Abu-Dalbouh, 2019: 656) ويُعد إبعاد الجيش عن التدخلات بـ«الحراك» مؤشرًا هامًا على «عمق العلاقة وطهارتها بين الجيش والمجتمع» (الحوراني، 2016: 228) فالأصل ألّا يتدخل إلا ضمن نطاق محدد في حال حدوث فوضى، وكان دور الأجهزة الأمنية بارزًا وحضاريًا في التعامل مع «الحراك» طوال السنوات الماضية (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024).

المطلب الثالث: الاستقرار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي:

تتمثل مساهمة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة الاستقرار الاقتصادي جليًا من خلال دورها بالاستقرار الأمني؛ فالاقتصاد بحاجة إلى قاعدة أمن واستقرار، خاصةً أنَّ المنطقة تمر بـــ«جو غير أمني» الأمر الذي يُتيح للأردن فرصًا أكبر للاستثمار والتطور وإقامة المشاريع الاقتصادية واستقطابها؛ لامتيازه بالاستقرار، كما أدت بعض الأدوار الاقتصادية، وشاركت في بعض النشاطات مثل: الزراعة، وبناء السدود، وتنفيذها للمشاريع الإنشائية، والحد من ارتفاع الأسعار وإلغاء الاحتكار عبر المؤسسة الاستهلاكية العسكرية. وكذلك تسهم في الاستقرار الاجتماعي؛ فهي جزء من الأسرة الأردنية، من خلال محاربة البطالة والفقر، وتوفير شـــركة التشـــغيل والتدريب الوطني فرص عمل للمدنيين ورفدهم للســـوق المحلي، والتنشئة التربوية وإقامة المدارس الثقافية والتعليمية في المناطق النائية، وأثرها على أسر العاملين بها (مقابلات شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024؛ معروف البخيت، 2018).

فمثلًا يتجســد دور الدفاع المدني في حماية المواطنين والممتلكات، وتحقيق الســلامة العامة، والتعامل مع الحرائق والأحداث الطارئة والكوارث الطبيعية، وتدريب العاملين والمواطنين على مواجهة المخاطر، وكيفية الوقاية المنزلية، وتدريب الكوادر الطبية على كيفية التعامل مع المصـــابين وتقديم الإســـعافات الأولية، وتقليص الأضرار الناتجة للحد الأدنى، مما يوفر على الدولة العُملة الصعبة، وفقًا للقاعدة العلمية «كل دقيقة تأخر عن مكان الحادث تُكلف ساعة عمل إضافية، وزيادة الضرر ومضاعفة الخسارة» مما يصـب إيجابًا في الاقتصـاد الوطني ويسـهم في الاسـتقرار الاقتصـادي والتنمية، لذا، فهو جهاز «خدماتي إنســاني» فالأصــل به «الحماية المدنية» (مقابلات شــخصــية، عبدالله الحنيطي؛ محمود العبادي[10]،

2024) وأكد الحنيطي (2024) أنَّه في ظل الظروف الراهنة، وبما أنَّ محيط الأردن يُشكل دائرة مُلتهبة؛ فإنَّ هناك ضـــرورة لوجود ملاجئ عامة في كافة أحياء محافظات المملكة ومدنها؛ لحماية المواطنين، وأهمية تفعيل «الجهاز التطوعي» وإعادة حيويته لإسناد الدفاع المدني بالتعامل مع أية أزمات.

ومن أبرز القضـايا التي تظهر فاعلية المؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية في اسـتدامة الاسـتقرار الاقتصادي والاجتماعي:

الفرع الأول: مواجهة جائحة «فيروس كورونا»: تُعد جائحة «كورونا» من أبرز القضـايا التي جسـدت فاعلية المؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية في اسـتدامة الاسـتقرار الاقتصـادي والاجتماعي، إذ يواجه الأردن بالأساس عدة محددات اقتصادية، ووفقًا لصندوق النقد الدولي فإنه يعاني من: الاقتصاد المتواضع، ونقص الموارد الطبيعية والحيوية، وارتفاع في نسـبة معدلات البطالة، والدين العام الذي ارتفع بشـقيه الداخلي والخارجي من حوالي (41.6%) من الناتج المحلي في العام 2008 إلى نحو (114.7%) في العام 2022، وعليه، جاءت الجائحة في توقيت ليس بصـالح النظامين الصـحي والاقتصـادي (الحكمي، 2023؛ Ibrahim, 2022: 635–637) فقد صُـنفت عالميًا كواحدة من أسوأ الأزمات الاقتصـادية منذ «الكسـاد الكبير» عام 1929، وفرضـت في الأردن تحديات اقتصـادية واجتماعية كما في العالم (عيادات وآخرون، 2021: 30، 40).

وتُعد الأمراض المعدية والأوبئة من المشـكلات الأمنية، وتشـكل تهديدًا مباشـرًا للاسـتقرار، وقد شـكلت جائحة «كورونا» مصـدر تهديد داخلي وخارجي للأمن الوطني، خاصـةً الأمن الصـحي والإنساني، وانتقل مسـتوى هذا التهديد إلى المسـتويات السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية؛ مما دفع الأردن لتفعيل كافة مؤسساته في مواجهة هذا الوباء ومنع انتشاره، وكان أبرزها: مشاركة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وتوسـيع نطاق مهماتها واسـتثمار جاهزيتها، وتسـخيرها في الأبعاد الاجتماعية والصـحية؛ لما لديها من قدرات فنية وتقنية، وما تمتلكه من مستشفيات متنقلة ومعدات ومنشآت وخبرات ولوجستيات، بالتوازي مع تنسـيقها مع القطاعات المدنية، وتنفيذ أوامر «قانون الدفاع» وتطبيق «سـياسـة العزل والحجر الصـحي والحظر الجزئي والشـامل» كما عملت الأجهزة الاسـتخبارية بتزويد صـانعي القرار بمعلومات وتوصـيات وتحليل تداعيات هذه الأزمة، لوضع الاستراتيجيات واتخاذ القرارات والتدابير المناسبة لمواجهتها (اسعيدي، 2020: 10–11؛ سعدالدين، 2020: 94، 98–100؛ المجالي، 2021: 52، 56، 61–66).

فكانت المؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية رافدًا رئيسًـا من روافد القطاع الصـحي في مواجهة هذه الجائحة، خاصـــةً أنَّ لدى الجيش قطاعًا طبيًا متكاملًا يتمثل بالخدمات الطبية الملكية «فلا يوجد حدث يجري في الأردن دون أنْ يكون للمؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية دور بناء وأسـاسـي فيه، فهي جزء أسـاسـي من الدولة ورافد مركزي ومؤسـسـي» (مقابلة شـخصـية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024) وقد أثبت تعاملها «المتقن» قدرتَها على التعامل مع الأزمات الطارئة بجدارة (مقابلة شـــخصـــية، ظاهر الفواز،

2024) فرغم ما أوجدته الجائحة من أثار سلبية، إلا أنَّ الأردن من أكثر الدول استجابة لها، وكان تعامل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية معها حيويًا، وكان لها دور فاعل ومؤثر في تبادل المعلومات، والتعاون مع مؤسسات الدولة بشكل وثيق وتكاملي، خاصةً مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، مما أسهم في مواجهة الجائحة دون دفع ثمن كبير من حياة المواطنين، والخروج بأقل الخسائر والأضرار (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024).

الفرع الثاني: قضية اللاجئين: قام الأردن على هوية عروبية إسلامية؛ وهذا جعله منفتحًا، وأُسس ليكون «وريثًا ومستودعًا للمشروع النهضوي العربي» واستقبال الأشقاء من كل الأقطار العربية، وتمكن من صهرهم في بوتقة واحدة، وصنع هوية وطنية أردنية متماثلة، ويكمن ذلك الإبداع من خلال المحافظة على «مفهوم الأسرة الواحدة، والوحدة الوطنية» فهي من أقوى الوحدات الوطنية في الوطن العربي؛ مما حفظ الأمن والاستقرار الداخلي، وحال دون جعل قضية اللاجئين قضيةً أمنيةً بشكلٍ مُطلق (مقابلة شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024).

يُعد الأردن من أبرز الدول المحورية في استضافة اللاجئين، انطلاقًا من دوره الإنساني المترسخ في قيمه (Bani Salameh, 2024: 2) ونتيجة للبيئة السياسية المُضطربة المحيطة بالأردن، تلقى موجات متعاقبة من اللاجئين: الفلسطينيين (من فلسطين التاريخية عام 1948، ومن الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، ومن الكويت خلال العامين 1990–1991) والعراقيين في التسعينيات وعام 2003، والسوريين منذ عام 2011. وبداية عام 2016 بلغ عدد السكان غير المواطنين (2.9 مليون) نسمة (ستراتيجيكس، 2021) فالأردن من أكثر الدول استضافة للاجئين، وهناك حاليًا (13) مخيمًا للاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى مخيمات أخرى، ويعاني الأردن بالأصل من شح الموارد ومحدوديتها، وضعف الدعم المُقدم من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة للمساعدة والمساندة لمواجهة هذه التحديات، إذ لم يتلقَ سوى (45.9%) من التمويل المطلوب، لتبلغ الفجوة التمويلية (11.8 مليار) دولارًا، مما زاد من الضغوطات، ليصل الأردن إلى الحد الأقصى من طاقته الاستيعابية، بعد أن أصبح اللاجئون يمثلون أكثر من ثلث السكان (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024؛ Bani Salameh, 2024: 10–12).

وقد أدى ذلك إلى إعادة طرح إشكالية الهوية الوطنية، خصوصًا في ظل مخاوف بعض الأردنيين من ذوبان الهوية الأصلية في خضم التغيير الديموغرافي الجديد، مما شكل تحديًا أمنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا بشكل كبير، والزيادة الهائلة على طلب الموارد المحدودة، ويشكل التسلل والتهريب خطرًا يبرز في عودة المقاتلين الأردنيين من بؤر التوتر، وخطورة تغلغل الفكر المتطرف في بعض الفئات الاجتماعية، بما في ذلك مخيمات اللاجئين السوريين (المجالي، 2019: 103–104؛ Bani Salameh, 2024: 6–8).

كما أنَّ تكاليف اسـتضـافة اللاجئين التي تعادل (17.5%) من ميزانية الأردن، فاقمت من العجز في الموازنة، وأدى تصـاعد الضـغوط على الموارد الشـحيحة وعلى الخدمات الأساسـية والبنية التحتية، وارتفاع معدلات البطالة في صـفوف فئة الشـباب التي بلغت (30%) بسـبب منافسـة اللاجئين على الوظائف «النادرة» وتدني الأجور، إلى حالة من التوتر الاجتماعي (الحكمي، 2023؛ سـاتلوف وشـينكر، 2016) وقد يكون اللجوء شكلًا من أشكال أزمة الهوية، لتأثيرها الكبير على الديموغرافيا، والعادات والتقاليد والقيم، فالعديد من المجتمعات المحلية تعاني من آثار التغيرات الديموغرافية، مما يتطلب معالجة لهذه القضـية، ومراقبة مخيمات النزوح بدقة، خوفًا من تسرب عناصـر «لخلايا نائمة» وعلى الرغم من ذلك، كان تعامل المؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية مع أزمة اللاجئين، أمنيًا وإنسـانيًا (مقابلة شـخصـية، ظاهر الفواز، 2024) وبما يتسق مع القانون الدولي وفروعه، والاتفاقيات والمواثيق والأعراف الدولية ذات الصـلة، فرغم التأثيرات العميقة والتداعيات المتعددة لأزمة اللجوء السـوري، برزت مركزية المؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية بوصـفها الضـامن للأمن والاسـتقرار، وكانت اسـتجابة الأردن شـاهدًا على التزامه بالقيم الإنسـانية (Bani Salameh, 2024: 1, 8).

المبحث الثالث: تحليل مساهمة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التنمية الشاملة:

سـيتم خلال هذا المبحث تحليل مسـاهمة المؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية في جوانب التنمية الشـاملة، وكذلك مسـاهمة الإنفاق العسـكري في ذلك، خاصـةً أنَّ عملية اسـتدامة الاسـتقرار الداخلي تُعد بمضمونها ذات سمة تكاملية، تشمل الجوانب: الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وترتبط جميعها بالجانب السـياسـي (عبدالرزاق، 2017: 365) فالأمن الوطني والتنمية من عوامل تحقيق الاسـتقرار الداخلي؛ والعكس كذلك (سليمان، 2023: 153).

المطلب الأول: مدى مساهمة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التنمية الشاملة:

أظهرت نتائج دراسـة العبادي (2013) وجود ارتباط إيجابي متوسـط بين فاعلية المؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية ومسـاهمتها في التنمية الشـاملة، وأشـارت النسـب المئوية لإجابات قادة الرأي العام إلى أنَّ مسـاهمة الجيش مرتفعة بنسـبة (43.0%) ومرتفعة جدًا بنسـبة (19.0%) تليه المخابرات العامة، وأكدت وجود تأثيرات عديدة للمؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية في التنمية من خلال فاعليتها بالجانب الأمني، وكانت أعلى مساهمة لها في هذا الجانب وبنسبة (58.5%) تليها الاجتماعية، فالاقتصادية، ثم السياسية، وجاءت العلاقة إيجابية ومرتفعة بين فاعليتها في اسـتدامة الاسـتقرار الداخلي ومسـاهمة ذلك في التنمية، وأظهرت قيم «معاملات الارتباط بيرسـون» بأنَّ هناك ارتباطًا ذا دلالة إحصـائية لفاعلية المخابرات العامة بقيمة (0.450) وهو ما يتناسـب مع المهام الأسـاسـية للمؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية بالجانب الأمني، وانحصـار دورها في الأمور المهنية الاحترافية (Gause, 2011: 81–90) ويؤكد وجود علاقة طردية بين الاستقرار الداخلي والأمن الوطني، والتنمية الشاملة (المجالي، 1998: 124).

إنَّ التنمية جزء من الأمن والاستقرار (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024) وعليه، فإنَّ التنمية في حد ذاتها ليست من ضمن الواجبات الموكلة للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، إلا أنْ فاعليتها في استدامة الاستقرار يعزز التنمية لارتباطهما بعلاقة طردية، لذا، من الممكن أنْ يتم تكليفها بأداء مهام تنموية، إذ أيد (Lucian Pey) هذا الاتجاه في «مدرسة التحديث» لامتلاكها موارد بشرية وتنظيمية تمكنها من دفع عملية التنمية (كورى، 2018: 57) ولكون التنمية تسهم في استدامة الاستقرار، فإنَّ ذلك يتطلب فاعلية تشمل العمليات والأدوار التي تؤديها المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، والتي تتكامل مع بعضها وظيفيًا من أجل التوازن بين التنمية والاستقرار (الخريشا، 2017: 4–6).

فعندما تكون المرحلة آمنة ومستقرة، ولا يوجد حروب أو صراعات أو تحديات على الحدود، تستطيع المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية الإسهام في التنمية دون «الإغراق» أي دون تحول دورها العسكري والأمني إلى دور آخر، أو الدخول بمنافسة في السوق المحلي؛ فإسهامها بالتنمية ضروري، خاصةً عند حدوث أي ضعف لدى مؤسسات القطاع العام، من خلال الاستفادة من خبراتها وإمكاناتها واستثمار كوادرها في النشاط الاقتصادي والمجالات الضرورية، فمثلًا يواجه الأردن مشكلة رئيسة بالمياه، وبالتالي، من الممكن أنْ يقوم الجيش بدور في مجال الأمن المائي، وقد بدأ بذلك بالفعل عبر قيام سلاح الهندسة بحفر الآبار وبناء السدود وإنشاء مُستجْمِعات المياه؛ من أجل إيجاد مراعٍ والقيام ببعض الأنشطة الزراعية المتميزة، بما يصب في الأمن الغذائي (مقابلة شخصية، عبدالرؤوف الروابدة، 2024).

ويتضح من تحليل المقابلات الشخصية أنَّ للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية فاعلية كبيرة في استدامة الاستقرار الداخلي، ومساهمة فاعلة في التنمية الشاملة، إلى جانب السياسات الرئيسة من «منظور متكامل» إذ لديها استثمارات كبيرة في الداخل والخارج، وأثر في جذب رأس المال الأجنبي، ولا يمكن الوصول لذلك لولا الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي المستقر (مقابلة شخصية، ظاهر الفواز، 2024) وقد أسهمت في التنمية من خلال تطوير المهارات، وتقديم الخدمات، ودعم عدة مجالات، بالإضافة إلى قيامها بعدة أدوار بالشراكة مع القطاعين العام والخاص (مقابلة شخصية، محمود الخرابشة، 2024) ومن خلال تعزيز الجانب الأمني، وتوفير البيئة الآمنة والأجواء المستقرة، والإسهام في تحسين الاقتصاد والاستثمار، وكافة جوانب التنمية (مقابلة شخصية، أحمد المحارمة، 2024) فقد قامت منذ بداية تشكُّل الدولة على تلبية حاجات المواطنين، ونشر المدارس منذ عهد الإمارة عام 1921، وإنشاء الطرق والجسور، والإسهام في الأمن الوطني المرتكز على الأمن الإنساني؛ في ضوء تطورها بناءً على «المدرسة المعاصرة والتنموية» بدلًا من الارتكاز على «المدرسة الاستراتيجية» فقط، إذ أضافت التهديد الداخلي إلى جانب الخارجي، وأدخلت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الجانب العسكري (مقابلة شخصية، معروف البخيت، 2018).

كما أسـهمت بتعزيز التنمية السياسـية عبر حماية الدسـتور ومؤسـسـات الدولة، وتعزيز سيادة القانون، وفي التنمية الشـــاملة؛ لامتلاكها إمكانيات متميزة وتكنولوجيا ومعدات متطورة في أغلب المجالات، و«توطين التكنولوجيا» ونشـر المعرفة، ومسـاندة الوزارات، كوزارة الصـحة «فأول عملية زراعة قلب جرت في المستشفيات العسكرية» ووزارة الأشغال العامة من خلال سلاح الهندسة والمركز الجغرافي الملكي، لتمتد مسـاهمتها في تنمية البنية التحتية وتحديثها، وتطوير المناطق الزراعية، وتوفير مشـاريع الحصـاد المائي، وتنظيم وتسـهيل المخابرات العامة والأمن العام لمعاملات المسـتثمرين، والسـعي نحو النافذة الاستثمارية بالتعاون مع وزارة الصناعة وغرفتي الصناعة والتجارة، وإعطاء التصاريح الأمنية بالتنسيق مع وزارة العمل، وتسـهم إدارة حماية الأسـرة في التنمية الاجتماعية. وللمتقاعدين العسـكريين دور مهم في رفد الشـركات المدنية بالكوادر والخبرات، وتدريب الفنيين والمتخصـصـين. كما أثرت المشـاركة في قوات حفظ السلام إيجابًا بالخبرات والثقافة والمردود الاقتصادي وإدخال العملة الصعبة، وترسيخ صورة الأردن بوصفه دولة نظام واستقرار وأمن؛ لمشـاركته في الأمن الدولي (مقابلات شـخصـية، عبدالله الحنيطي؛ عبدالرؤوف الروابدة؛ محمد العبادي؛ ظاهر الفواز، 2024؛ معروف البخيت، 2018).

المطلب الثاني: مدى مساهمة الإنفاق العسكري في الاستقرار الداخلي والتنمية الشاملة:

يُشكل الإنفاق العسكري في الأردن ما يقارب ربُع الموازنة العامة (Abu-Dalbouh, 2019: 651) أي ما يُشـكل (5%) من الناتج المحلي الإجمالي حسـب دائرة الموازنة العامة (2024) إذ بلغ (2 مليار) دولار من جملة (17 مليار) دولار، لتتضـمن موازنة عام 2024 أعلى مخصـصـات مالية للمؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية والأكبر في تاريخ الأردن، ليحل بالمرتبة الخامســة من بين دول المنطقة بذلك، وبالمرتبة الرابعة عشرة عالميًا وفق تصنيف «مؤشر العسكرة» بعد ارتفاع انفاقه الدفاعي باطراد خلال العقد الماضي؛ نتيجة الكلفة الأمنية وتفاقم المخاطر والتحديات الأمنية المحيطة به، والتي تتطلب زيادة الأهبة والاسـتعداد، وقد اعتبر اللواء المتقاعد مأمون أبو نوار أنَّ السـبب الرئيس في زيادة حجم الإنفاق العسـكري يعود للظروف الجيوسـياسـية الحالية، وتطورات الأوضـاع العسـكرية والأمنية في الإقليم، خاصـةً في ظل تهديدات تهريب المخدرات والأسلحة على الحدود الشمالية (أبو محفوظ، 2024؛ جابر، 2024: 84–86).

ويعود حجم الإنفاق العسـكري المرتفع إلى العبء الكبير الذي يقع على عاتق المؤسـسـة العسـكرية والأجهزة الأمنية، ومسؤوليتها الكبيرة للنهوض بالمتطلبات الموكلة إليها، خصـوصًـا أنَّ الأردن في «منطقة تعصف بها رياح التغيير وعدم الاستقرار» وما تشهده حاليًا من أزمات وحروب، مثل: الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ولبنان، بالإضافة إلى تحديات الإرهاب، مما يخلق جهد عسكري ضخم تؤديه، وهذا يحتم ضـــرورة تعزيزها، ودعم قدرتها على مواجهة الأخطار وأي تحديات، كما لا يقتصـــر هذا الإنفاق على الجوانب العســـكرية والأمنية بشـــكل مطلق، إذ يخصـــص جزء كبير منه لمجالات أخرى، مثل: التنمية

والاقتصاد والتعليم والزراعة وغيرها من الميادين التي تُعنى بها المؤسسة العسكرية والأجهزة للإسهام في استدامة الاستقرار الداخلي (مقابلات شخصية، محمود الخرابشة؛ عبدالرؤوف الروابدة، 2024).

وأظهرت نتائج الاستطلاع الذي أجراه العبادي (2013) أنَّ (35%) من عينة قادة الرأي العام يرون أنَّ الإنفاق العسكري يساهم في استدامة الاستقرار الداخلي بدرجة كبيرة جدًا، و(23.5%) بدرجة كبيرة. ويعتقد (31.0%) أنَّه يساهم بدرجة كبيرة في التنمية الشاملة. فكلما تمتعت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية بميزانية مستقلة، وُصِف النظام السياسي بنظام مؤسسات، وتعود المراقبة الشفافة المقننة على الإنفاق بالإسهام في الميزانيات والمشاريع الاقتصادية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وفي التنمية والأمن الوطني (قشقوش، 2012: 152–158) لوجود علاقة طردية بين الإنفاق العسكري والتنمية، إذ يؤدي ارتفاع الإنفاق بمقدار (1%) إلى اتزان الناتج المحلي الإجمالي، وهو انعكاس للمساهمة الكبيرة للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التنمية الاقتصادية، في حين يُعتبر استخدام الدبلوماسية لمواجهة التحديات بدلًا من التهديد العسكري من أهم العوامل المحددة للإنفاق (العدوان، 1999: 108–109).

وأكدت نتائج تحليل المقابلات الشخصية وجود علاقة بين الإنفاق العسكري واستدامة الاستقرار الداخلي وتحديدًا الاستقرار الاقتصادي، فلا بد من وجود مؤسسة عسكرية وأجهزة أمنية قادرة على مواجهة أي تهديد، لكن بالتوافق مع منطقية الإنفاق، دون أن يؤثر سلبًا على التنمية، خاصةً أنَّ الإنفاق العسكري الضخم يشكل عبئًا على موازنة الدولة وإجهادًا لها، وتغول على بعض المشاريع الأخرى، لذا، يمكن خفضه للحد الأدنى منه، من خلال تبني استراتيجية دفاعية حديثة، لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، والموازنة بين القوة والإنفاق، والمحافظة على الردع والأمن الداخلي، وضمان أعلى حماية داخلية وخارجية، وتخصيص الفارق لحساب المشاريع التنموية، خاصةً في البوادي والأرياف، وإيجاد مشاريع توفر فرصًا للعاطلين عن العمل (مقابلات شخصية، ظاهر الفواز؛ أحمد المحارمة؛ عبدالله المحارمة، 2024) وذلك مع ضرورة مراعاة التوازن؛ لضمان استمرارية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وتطوير معداتها، والمحافظة على قوتها، وتحديثها، وتعزيز جاهزيتها، لتتمكن من معالجة كافة التحديات والتهديدات، واستدامة الاستقرار الداخلي (مقابلة شخصية، معروف البخيت، 2018).

الخاتمة:

حظي الأردن بمستوىً عالٍ من الاستقرار الداخلي، رغم أنَّه مر بعدة أزمات متداخلة ومتشابكة، لما شهده العقد الماضي من بروز العديد من القضايا التي شكلت تحديًا أمنيًا وتهديدًا لاستقراره الداخلي، وفي تلك الأثناء، تجلت فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية بشكل كبير في استدامة استقراره الداخلي، وأسهمت بوصف الأردن «رمزًا» للاستقرار في إقليم «مُضطرب» يضج بالصراعات، و«تذبذب» الاستقرار في المنطقة إلى درجة غيابه أحيانًا، فباتت بفعاليتها «هوية وراية» للاستقرار تعرف من خلاله، وكذلك

يُعرف الاستقرار «طابعًا» لها، فهذه المؤسسة جزء أساسي من الدولة الأردنية ومن دعائمها، وركيزة من ركائز النظام السياسي، والتي من أبرز أولوياتها ومهامها وفقًا للإطار الدستوري والقانوني استدامة أعلى درجات للاستقرار، من خلال اضطلاعها بالعديد من الواجبات، وتُعد الموضوعات والقضايا التي بحثتها الدراسة وناقشتها غاية في الأهمية، وقد توصلت الدراسة إلى:

أولًا: النتائج:

1. إنَّ للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية فاعلية بائنة ومتأصلة وبدرجة عالية في استدامة الاستقرار الداخلي في الأردن، وفي مختلف موضوعات الدراسة، وبتعزيز الأمن الوطني، وعلاقة إيجابية مرتفعة بمدى مساهمتها في التنمية من خلال استدامة الاستقرار الداخلي، ووجود علاقة تكاملية طردية بين الاستقرار الداخلي، والأمن الوطني، والتنمية.
2. هناك علاقة إيجابية وفاعلية عالية بين الاستراتيجيات الأمنية المتبعة في التعامل مع الأحداث الطارئة والأزمات والمحددات والتحديات الداخلية والخارجية والقضايا الرئيسة، وإدارتها وحلِّها، واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع حدوثها، وملاءَمة تلك الاستراتيجيات بما يقرب إلى درجة ممتاز، وبما يحقق فاعلية كبيرة في استدامة الاستقرار الداخلي.
3. وجود مساهمة وارتباط إيجابي لكن بدرجة متوسطة للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في التنمية الشاملة، وكانت مساهمة الجيش هي العُليا بين الأجهزة الأخرى، وتبين أنَّ فاعليتها في استدامة الاستقرار الداخلي، ومساهمة ذلك في التنمية إيجابية ومرتفعة، وأنَّ لها تأثيرات عديدة في جوانب التنمية من خلال فاعليتها في الجانب الأمني، تليها الاجتماعية، فالاقتصادية، ثم السياسية، وأنَّ الإنفاق العسكري يُسهم بدرجة كبيرة جدًا في استدامة الاستقرار الداخلي والتنمية.

ثانيًا: التوصيات:

من الناحية **العملية:**

1. ضرورة «البناء وظيفيًا» في المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية؛ كركيزة أساسية في استدامة الاستقرار الداخلي، وتعزيز قدراتها، والمحافظة على قوتها وجاهزيتها؛ لتمكينها من مواجهة كافة التحديات والتهديدات والأزمات سواء الداخلية أو الخارجية، وضرورة العمل المتكامل المتكاتف وتضافر جهود المؤسسات في القطاعين: العام والخاص بشكل تشاركي، ووفقًا لمسارات متوازية لاستدامة الاستقرار الداخلي.
2. إمكانية تكليف المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية بشكل أكبر في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يخدم المصالح الوطنية، لما تمتلكه من قدرات لوجستية، وتميزها بالكفاءة.

أما من الناحية **العلمية**، فهناك الكثير من الجوانب التي يمكن أنَّ يُفصلها الباحثون في بحوثهم، ومنها:

1. دراسة فاعلية المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في استدامة عوامل الاستقرار بشكل منفصل، مثل: الاستقرار الأمني، الاستقرار السياسي، الاستقرار الاقتصادي، الاستقرار الاجتماعي، والبحث في الأبعاد الرئيسة لـلأمن الوطني كل على حدة، وأهمُّها: الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن الإنساني، الأمن الصحي، الأمن الغذائي، الأمن السيبراني، وغيرها؛ كونها عوامل مؤثرة في الاستقرار الداخلي.
2. أهمية دراسة تداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة 2023، على الاستقرار الداخلي في الأردن، بالإضافة إلى دراسة الأزمات الإقليمية المحيطة بالأردن، مثل: التوتر والصراع بين (إيران، حزب الله اللبناني، المليشيات العراقية، جماعة الحوثي اليمنية) من جانب، و(إسرائيل) من جانب آخر، وأثرها على استقرار الأردن.
3. ضرورة إجراء دراسة موسعة ومعمقة بخصوص التطورات الجارية في سوريا بعد سقوط النظام السابق، وارتدادات ذلك على استدامة الاستقرار الداخلي في الأردن، ومن بينها: محاربة الاتجار بالمخدرات والأسلحة وتهريبها، وقضية اللاجئين.

نبذة عن الشخصيات التي تمت مقابلتها:

(1) معالي **محمود الخرابشة**: عميد متقاعد من دائرة المخابرات العامة، ووزير دولة للشؤون القانونية عام 2021، ونائب في خمس دورات في مجلس النواب.

(2) سعادة **محمد العبادي**: لواء ركن متقاعد، والمدير الأسبق لشؤون الأفراد، والرئيس الأسبق لهيئة التخطيط الاستراتيجي، والآمر الأسبق لكلية القيادة والأركان الملكية الأردنية، ونائب في مجلس النواب السابع عشر.

(3) عطوفة **مصطفى العجور**: لواء ركن متقاعد، ويتمتع بخبرة عالية في المجال الاستخباري، والمدير الأسبق لمديرية شؤون الأفراد، والمدير العام الأسبق لمؤسسة المتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء.

(4) سعادة **ظاهر الفواز**: فريق ركن متقاعد، والمدير العام لجهاز الأمن العام خلال العامين 2000-2002، ونائب في مجلس النواب الرابع عشر، وعين في ثلاث دورات في مجلس الأعيان.

(5) عطوفة **أحمد المحارمة**: لواء ركن متقاعد من الجيش، والآمر الأسبق لكلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، ومحافظ لمدينة معان في العام 1999.

(6) دولة **معروف البخيت**: لواء ركن متقاعد، ورئيس وزراء ووزير الدفاع في العامين: 2005 و2011، والمدير الأسبق لمكتب جلالة الملك عبدالله الثاني، وشغل العديد من المواقع، أبرزها: مستشار لدائرة المخابرات العامة، ومدير للأمن الوطني، وعين في خمس دورات في مجلس الأعيان.

(7) عطوفة **عبدالله الحنيطي**: لواء ركن متقاعد، ونائب ومساعد أسبق لمدير الدفاع المدني.

(8) دولة **عبدالرؤوف الروابدة**: رئيس وزراء ووزير الدفاع عام 1999، ووزير لسبع حقائب وزارية في عدة حكومات، ونائب في خمس دورات في مجلس النواب، وعين في تسع دورات في مجلس الأعيان، ورئيس مجلس الأعيان عام 2013، وتسلم العديد من المهام التشريعية والإدارية.

(9) عطوفة **عبدالله المحارمة:** لواء ركن متقاعد من الجيش، والآمر الأسـبق لمدرسـة الدروع ولكلية القيادة والأركان الملكية الأردنية وكلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، والمساعد الأسبق لرئيس هيئة الأركان.

(10) سـعادة **محمود العبادي:** فريق ركن متقاعد، والمدير العام لجهاز الدفاع المدني خلال العامين 2000–2005، وعين في مجلس الأعيان الرابع والعشرون.

قائمة المراجع:

أولًا: العربية:

أبو عودة، عدنان. (2021). *رسـالة الملك إلى مدير المخابرات.. دلالات وأبعاد*. معهد السـياسـة والمجتمع. https://perma.cc/6S9Z-KX5F

أبو محفوظ، حبيـب. (2024). *الأردن يقر أكبر موازنـة عسـكريـة في تـاريخـه رغم العجز المـالي*. الجزيرة نت. https://perma.cc/SH98-7A6L

اسـعيدي، إبراهيم. (2020). مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية العسـكرية. *المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسات*، 1–16.

اسـعيدي، إبراهيم، والنعيمي، راشـد. (2022). الحكم الرشـيد والأنظمة السـياسـية العربية. *لباب للدراسـات الاسـتراتيجية والإعلامية؛ مركز الجزيرة للدراسات*، (13)، 11–37.

بالة، صباح. (2017). الاقتراب المؤسسي. *الموسوعة العلمية*. https://perma.cc/UA3K-VY4M

برقاوي، أحمد. (2018). الأمن الوطني: دراسـة نقدية للمفهوم. *قلمون: المجلة السـورية للعلوم الإنسـانية*، *2018*(5)، 475–481.

بوعافية، محمد. (2016). الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات. *دفاتر السياسة والقانون*، (15)، 308–328.

جابر، حسن. (2024). *حرب الشمال شبكات المخدرات في سوريا: الاستجابة الأردنية، وخيارات الإقليم*. معهد السياسة والمجتمع، ومركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

الجبور، رامي. (2014). *الأمن الناعم واختزال عنف الحراك الشعبي في المجتمع الأردني*. [رسالة ماجستير، جامعة مؤتة].

الحكمي، عمرو. (2023). الأردن والتحولات الإقليمية والعالمية: السياسـة الاقتصـادية واعتبارات متنوعة. *مركز الحضـارة للدراسات والبحوث*، (30). https://perma.cc/S56X-6RHT?type=standard

حموم، فريدة. (2020). التهديدات الأمنية الناجمة عن انتشـار الأسـلحة الخفيفة. *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، *8*(2)، 546–565.

الحنفي، عبدالرؤوف. (2023). الاسـتقرار السـياسـي والأمني وأثره على الاسـتقرار الاقتصـادي. *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، (40)، 123–213.

الحوراني، محمد. (2016). ديناميات المواجهة بين الحراك الشـعبي والدولة في الأردن مقاربة من منظور الصـراع الاجتماعي التحليلي. *مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، *31*(1)، 207–244.

الخريشا، ناصر. (2017). *التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن*. [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط].

دائرة الموازنة العامة. (2024). *مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024*. https://gbd.gov.jo/ar/releases/draft-min/2024

الرشـدان، عبدالفتاح، قاصـد، محمود، اردیسـات، محمود، بریزات، موسـى، والتل، رعد. (2024). مهددات وتحديات الأمن والاستقرار للمملكة الأردنية الهاشمية خلال عامي 2024-2025. *مجلة دراسات شرق أوسطية*. *28*(107)، 67-88.

زيادة، منى، ومحمد، أحمد، والشعيبي، محمد. (2014). روبرت ميرتون وإعادة صياغة النظرية الوطنية مع دراسة تطبيقية لمفهومي الوظائف الظاهرة والكامنة. *مجلة القراءة والمعرفة*، (152)، 65-88.

سـاتلوف، روبرت، وشـينكر، ديفيد. (2016). *تزايد الضـغوط على الأردن*. معهد واشـنطن لسـياسـة الشـرق الأدنى. https://perma.cc/NB5A-VCBA

ستراتيجيكس. (2021). *دور الأردن بقيادة الملك في تعزيز السلام في المنطقة*. https://perma.cc/BC5S-XBMZ

سعدالدين، نادية. (2020). تأثير أزمة كورونا على مفهوم الأمن الوطني للدول. *مجلة دراسات*، *7*(1)، 87-108.

سليمان، موسى. (2023). الاستقرار في الأردن: عوامله ومحدداته ومتطلباته. *مجلة دراسات شرق أوسطية*، *27*(104)، 153-160.

سـي حمدي، عبدالمؤمن. (2018). العلاقات المدنية العسـكرية في ظل التحولات الجديدة في المنطقة العربية: دراسـة تحليلية. *دفاتر السياسة والقانون*، *2018*(19)، 557-570.

شـتيوي، موسـى، والخطيب، وليد. (2016). مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين - تقرير الأردن - القراءة الأولى. *مركز الدراسات الاستراتيجية*، 1-54.

الطوقة، حسـين. (2024). الأمن الوطني الأردني: المفهوم والعناصـر العامة. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي*. *44*(3)، 161-178.

العامري، محمد. (2023). رؤية تحليلية نقدية في تطبيق المنهج المؤسـسـي الحديث: (دراسـة حالة: رسـالة بعنوان التجمع اليمني للإصلاح وقضية الديمقراطية في الجمهورية اليمنية 1990-2007). https://nz.sa/tnUJe

العبادي، محمد. (2013). *دور المؤسسة العسكرية في تحقيق الاستقرار الداخلي في الأردن*. [رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية].

عبدالرزاق، حنان. (2017). آليات تكريس الاسـتقرار الداخلي في الدولة الأمة من منظور كيملكا - إسـبانيا نموذجًا. *مجلة المفكر*، *2017*(15)، 363-376.

العدوان، نايل. (1999). *دور المؤسـسـة العسـكرية الأردنية في التنمية الاقتصـادية للفترة (1975-1995)*. [رسـالة ماجستير، الجامعة الأردنية].

العربي، العربي. (2020). العلاقات المدنية - العسـكرية في الدول العربية: الحدود والاشـكاليات. *مجلة دراسـات شـرق أوسطية*، *23*(90)، 15-58.

العفيف، أحمد، ومحافظة، محمد. (2021). الأردن وتنظيم الدولة الإسـلامية الإرهابي «داعش» 2014-2016. *مجلة المنارة للبحوث والدراسات*، *27*(4)، 339-407.

عيادات، زيد، بني هاني، سامر، والعساف، علي. (2021). الاقتصاد الاردني: سيناريوهات ما بعد الجائحة (فادي محمد، مترجم). *مركز الدراسات الاستراتيجية*، 1-121. https://perma.cc/T2NF-T8KP

غراب، أحمد. (2018). العلاقات المدنية العسـكرية: دراسـة في الأطر النظرية: مصـر أنموذجًا. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، *2018*(13). 110-121.

فهمي، عبدالقادر. (2010). *النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية*. دار الشروق.

القاســـم، ميادة. (2021). الفوارق بين المناهج الكيفية والمناهج الكمية في البحوث الاجتماعية: دراســـة لتحقيق التكامل البحثي بين المنهجين. *المجلة العربية للنشر العلمي*، (30)، 332-358.

قسوس، سوزانا. (2024). ماذا يحدث على الحدود الأردنية – السورية؟ BBC News عربي. https://perma.cc/BH2L-4EEG

قشقوش، محمد. (2012). العلاقات العسكرية – المدنية: الإشكاليات السبع التي تواجه الجيوش في مرحلة ما بعد الثورات العربية. *مجلة السياسة الدولية*، *48*(188)، 152-158.

قناة المملكة. (2024، أغسطس 22). *سلسلة العهد (2) تفجيرات عمان والربيع العربي واستشهاد الكساسبة وولاية العهد*. [فيديو]. يوتيوب. https://www.youtube.com/watch?v=_sNBMUBzlMU

كلاع، شـريفة. (2017). مناهج البحث في العلوم السـياسـية: قراءة في مناهج النظم السـياسـية والعلاقات الدولية وكيفية توظيفها للوصول إلى المعرفة. *مؤسسة مقاربات*، *2*، 6-31.

كورى، زهيرة. (2018). التحول الديمقراطي في العالم الثالث: بين نفوذ البيروقراطية المدنية وهيمنة البيروقراطية العسكرية. *دراسات استراتيجية*، *26*، 40-63.

لكريني، إدريس. (2010). *إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات*. المركز العلمي للدراسات السياسية.

المجالي، رضـوان. (2021). المنظور السـياسـي للأمن الوطني الأردني في مواجهة فيروس كورونا. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، *4*(18)، 49-71.

المجالي، رضوان. (2019). المنظور السياسي في مواجهة التطرف والإرهاب: الأردن حالة دراسية: للفترة 2011-2018. *المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية*، *11*(4)، 85-110.

المجالي، رضـوان. (2015). أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاسـتقرار السـياسـي. *دفاتر السـياسـة والقانون*، *2015*(12)، 49-64.

المجالي، رضـــوان. (2013). الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراســـة في المطالب والاســـتجابة. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، *2013*(38)، 9-34.

المجالي، عدنان. (1998). *الدور التنموي للقوات المسلحة الاردنية 1953-1993*. [رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية].

دلال، محمود. (2023). مفهوم العلاقات المدنية – العسكرية. *مجلة الأمن القومي والاستراتيجية*، *1*(2)، 160-161.

محمد، عبدالله. (2021). العلاقة بين الدور والمكانة الاجتماعية – دراســة نظرية ســوســيولوجية. *مجلة العلوم الإنســانية والطبيعية*، *2*(5)، 204-230.

محمد، دحماني، والأعرج، زخروف. (2021). دور القيادة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي. *مجلة قضايا معرفية*، *1*(7)، 39-56.

مراد، علي. (2010). حل الاشكالية المنهجية في العلوم الإنسانية: المنهج البنيوي أنموذجًا مقترحًا. *مجلة العلوم السياسية*، *21*(41)، 1-21.

هادي، سـهيلة. (2018). الاسـتقرار السـياسـي: دراسـة في المؤشـرات وعوامل التحقيق. *مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الانسانية والاجتماعية*، *10*(3)، 124-144.

ثانيًا: الأجنبية:

Abu-Dalbouh, Walid. (2019). The role of the Jordanian army in regional stability: Its role in the Arab Spring as case study (2011-2016). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *46*(2), 646-656.

Al Makahleh, Shehab. (2024, January 11). Smuggling activities and their impact on Jordan. *The Jordan Times*. https://perma.cc/X57R-5NQK

Bani Hamad, Aref & Bani Salameh, Mohammed. (2023). The Impact of Terrorism on Political Indexes in Jordan: 2011-2021. *Journal of Southwest Jiaotong University*. *58*(3), 206-221. https://doi.org/10.35741/issn.0258-2724.58.3.18

Bani Salameh, Mohammed. (2024). Beyond Borders: Impacts of the Syrian Refugee Crisis on Jordan. In Refugees and Migrants-Current Conditions and Future Trends. https://doi.org/10.5772/intechopen.1005219

Steenkamp, Christina. (2024). Captagon and conflict: Drugs and war on the border between Jordan and Syria. *Mediterranean Politics*. https://doi.org/10.1080/13629395.2023.2297121

Council of the European Union. (2015). Regional Report on the Near East. https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-13947-2015-INIT/en/pdf

ElKahlout, Ghassan & Hadid, Alaa. (2021). Stable Jordan: How a monarchy survived disorder. *Asian Affairs*, *52*(4), 852-871. https://doi.org/10.1080/03068374.2021.1996802

Eran, Oded. (2014). Stability in the Kingdom of Jordan. *Strategic Assessment*, *17*(2), 33-42.

Al-Fouly, Muhammad. (2023, January 20). Sustainability expert stakeholder engagement, change management, *Strategic Planning*. LinkedIn. https://perma.cc/Q9QP-GHCA

Gause, F. Gregory III. (2011). Why Middle East studies missed the Arab Spring: The myth of authoritarian stability. Foreign Affairs, *90*(4), 81-90.

Harmoon Center for Contemporary Studies. (2024). The Syrian-Jordanian Border: From Captagon to Weapons. 1-10. https://perma.cc/35PA-RD7A

Holleis, Jennifer. (2024, January 28). Jordan: Crackdown on Syrian drugs, weapons depends on deals. DW. https://perma.cc/JEE8-FXLD

Ibrahim, Nayera. (2022). The determinants of Jordan's stability case study: The Arab spring (2011-2019) and the COVID-19 pandemic, *Asian Journal of Comparative Politics*, *7*(3), 634-648. https://doi.org/10.1177/20578911211053098

International Trade Administration. (2024). Jordan Country Commercial Guide. https://www.trade.gov/jordan-country-commercial-guide

Jennifer, Lind. (2011). Democratization and Stability in East Asia. *Dartmouth College*, *55*, 409-436. https://doi.org/10.1111/j.1468-2478.2011.00652.x

Jordan Strategy Forum. (2023). *International day against drug abuse: The reality in Jordan*. 1-9.

Laghris, Suhaylah & Bu Sharif, Nabilah. (2021). Interpreting social change theories: structural-functional theory and conflict theory in focus. *AlNaciriya: Revue des Recherches Sociologiques et Historiques*, *12*(1), 191-207.

Sharp, Jeremy M. (2023). Jordan: Background and U.S. Relations. *Congressional Research Service*, 1-28. https://crsreports.congress.gov

The New Arab Staff & Agencies. (2023, December 18). Jordan army says guards hurt, weapons seized in clashes along Syrian border over alleged drug smuggling. https://perma.cc/D43R-KHZ9